القسم الثالث
التوجيه النحوي للقراءات

obeikandl.com

obeikandl.com

في الأبواب النحويـــة

(أولاً) خبر (ما) النافية العاملة عمل ليس:

يرى الفراء أنّ خبر (ما) مجرور بالباء في الأصل، وهو مذهب أهل الحجاز، الذي هو الأكثر استعمالاً . ويقل عندهم أنْ يأتي منصوباً مجرداً من الباء، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا[1]. وهذا نوع من نزع الخافض.

يبدو في رأي الفراء أن الصحيح هو أنْ يعدّ المجرور بالباء هو الأصل، وتجريده من الباء فرعاً سواءٌ نصب أو رفع.

قرأ ابن مسعود (بأمَّهاتِهم) مجروراً بالباء [2]. في قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2]، منصوباً مجرداً من الباء، وكذلك قرأ أبو حويرث الحنفي (بِشرًى)، بالباء [3]. في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، مجرداً منصوباً.

يظهر مما ذكره الفراء أنّ خبر ما النافية المقترن بالباء هو الأصل، والتجرد منها ليس بأصل ولاسيما في لهجة الحجاز. فعبارة الفراء تؤكد ذلك في توجيه قراءة المصحف ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾، و ﴿ما هَذَا بَشَرًا﴾، قال: «الأمهات في موضع نصب، لمّا ألقيت منها الباء نصبتَ، كما قال في سورة يوسف ﴿ما هَذَا بَشَرًا﴾، إنما كانت في كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشرٍ. لمّا ألقيت منها الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهي في قراءة عبد الله ﴿ما هُنَّ بأُمَّهاتِهِم﴾. وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا، فقالوا: (ما هذا بشرٌ)، (ما هنّ أمهاتُهُم)»[4].

---

(1) ينظر: المعاني (2/ 42)، (3/ 139) .

(2) ينظر: البحر (8/ 232)، والمعجم (5/ 74) .

(3) قرأ بها أبو عمرو والحسن وعبد الوارث. ينظر: المحتسب (1/ 342)، والكشاف (2/ 317)، وجامع البيان للطبري (12/ 124)، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 153، والمعجم (2/ 444)، ومعنى قراءة (بشرىً): ما هو بعبد مملوك لئيم، كما ذكر في الكشاف (2/ 317) .

(4) المعاني (3/ 139)، وينظر: الجمل في النحو، ص: 120 .

ويؤكد أصالة الباء في لهجة الحجاز في قوله: «نصبت (بَشَراً)، لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك»[1].

ثم استند إلى توكيد ذلك بكثرة استعمالها وشيوعها في القرآن الكريم، فقال: «ألا ترى أنّ كل ما في القرآن أتى بالباء إلاّ هذا، وقوله: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾»[2].

ويرى الطبري كذلك أن أهل الحجاز إذا أسقطوا الباء من الخبر نصبوه، فجاء القرآن بالنصب في الآيتين لأنه نزل بلغة قريش[3].

ووافقه أبوحيان في كل ذلك بأن الكثير في لغة الحجاز الجر بالباء وعليه أكثر ما جاء في القرآن، وحتى إن النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين سوى بيت واحد، وأخذ بنظر الاعتبار قول الفراء: إنّه لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء. وذكر أبوحيان أنه قد جاء الجر بلغة تميم أيضاً[4].

وقد ذكر الدكتور الجواري هذه الآراء في كتابه (نحو القرآن)، ويبدو جلياً أنَّه أفاد ذلك من الفراء، ولكنَّه لم يُشر إلى ما ذكره الفراء في كتابه (معاني القرآن) الذي لا يستغني عنه أمثاله من الباحثين عن إحياء النحو وتيسيره؛ حيث لا محيص من الرجوع إليه، ولاسيما في دراسة كدراسة نحو القرآن. غير أن الدكتور أضاف شيئاً وهو: أنّ خبر (ما) يقع مجروراً بالباء في أغلب الأحيان، ولا سيما حين يكون مشتقاً، وقد يقع منصوباً شأن أخبار النواسخ بقلة، حينما يكون جامداً[5].

(ثانياً) تعدي الفعل إلى مفعوله بنفسه أو بوساطة حرف جر:

أجاز الفراء تعدي الفعل بنفسه مرة، أو بوساطة حرف الجر المختص به مرة أخرى، واستند في ذلك إلى استعمال العرب ذلك في كلامهم، ولم يذهب إلى

(1) المعاني (2/ 42) .
(2) المصدر نفسه.
(3) ينظر: جامع البيان للطبري (12/ 124) .
(4) ينظر البحر (5/ 304) .
(5) ينظر: نحو القرآن، ص: 82، 96 .

التأويل بالتضمين ليُحمِّل هذه اللغة ما يخالف واقعها. وبهذا أيّد صحة القراءات الواردة في هذا الخصوص، ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: 15]، قال الفراء: «في قراءة عبد الله (بالفاحِشَةِ)[1]، والعرب تقول: أتيتُ أمراً عظيماً، وأتيتُ بأمرٍ عظيمٍ»[2].

ـ وفي قوله تعالى: ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: 49]، قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله (فأنفُخُها) بغير (في)[3]، وهو مما تقوله العرب: رُبَّ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّ فيها، وبِتُّها»[4].

إنّ الاحتجاج بأقوال العرب لتوثيق القراءات القرآنية، كي توافق وجهاً من أوجه العربية يمثل النهج اللغوي السليم الذي انتهجه الرواد الأوائل من علمائنا كالفراء وغيره في توجيه تلك القراءات التي تمثل المرجع الأمين في التعرف على التراكيب العربية السليمة من اللحن.

(ثالثاً) الاستثناء

ذكر الفراء في توجيه قراءة أبيّ (قليلاً) بالنصب[5] في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ﴾ [النساء: 66]، وقراءة المصحف بالرفع، أنه إذا كان المستثنى موجباً، يكون ما بعد إلاّ منصوباً على الاستثناء، أمّا إذا كان منفياً فيكون المستثنى مرفوعاً، إلاّ إذا كان ما قبل إلاّ على نية الانقطاع وتمام الكلام، وقد وصف الفراء ذلك بأنه« إذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت»[6].

---

(1) ينظر: الكشاف (1/ 487)، والبحر (3/ 195)، والمعجم (1/ 494)، وقراءة ابن مسعود (رسالة) ص: 199.

(2) المعاني (1/ 258).

(3) ينظر: الكشاف (1/ 364)، والبحر (2/ 466)، والمعجم (1/ 411)، وقراءة ابن مسعود (رسالة) ص: 199.

(4) المعاني (1/ 214).

(5) قرأ بالنصب ابن عامر، وعيسى وابن أبي إسحاق، وأنس. ينظر: الحجة، ص: 124، والكشف (1/ 279)، والمعجم (1/ 519).

(6) المعاني (1/ 166).

والرفع هو الوجه عند الفراء وعند غيره، لأن الرفع هو الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلاّ. أمّا النصب في قراءة أُبيّ (إلاّ قليلاً) «فكأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلاّ كالمنقطع عن أول الكلام، كقولك ما قام القوم، اللّهم إلا رجلاً أو رجلين»[1].

وحكى سيبويه عن يونس وعيسى: « أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلاّ زيداً. وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأ ولو لكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنّه يجيء على معنى: ولكنّ زيداً، ولا أعني زيداً»[2].

ووافقه النحاس وابن خالويه ومكي والعكبري في النصب على تمام الكلام، وكذلك في إجراء النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء لأن الكلام يتم دون المستثنين. والرفع عندهم هو الوجه للبدلية لأن الثاني يغني عن الأول، وعليه المعنى، لأنّ المعنى فعله قليل منهم[3].

وقال الفراء من وجهة أخرى إنّ المستثنى لا يجوز فيه إلا الإتباع على البدلية إذا كان مطابقاً لـ (المستثنى منه) في الإفراد، والمستثنى منه نكرة، كقولهم: «ما ذهب أحدٌ إلاّ أبوك، ولا يقولون: إلاّ أباك، وذلك أنّ الأب كأنه خلف من أحد، لأنّ ذا واحد، وذا واحد، فآثروا الإتباع»[4].

ويجوز في المستثنى النصب والرفع. إذا كان النفي الذي قبل (إلاّ) مع أسماء معرفة، وما قبل إلاّ جمع وما بعد إلاّ واحد منه أو بعضه[5].

فالنصب تعبير يحتمل الاتصال والانقطاع خلافاً للاتباع فإنه يدل حتماً على الاتصال، فالعرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا، وإن أرادوا

(1) المصدر نفسه.
(2) الكتاب (2/ 319).
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 468)، الحجة، ص: 125، والكشف (1/ 392)، والتبيان للعكبري (1/ 370).
(4) المعاني (2/ 298).
(5) المصدر نفسه.

التبعيد جنساً أو نوعاً أوغيرهما نصبوا[1]. وهذا الأمر يتوقف على نية المتكلم كما أكده الفراء، ويمكن استشفاف ذلك من خلال السياق وغيره.

(رابعاً) التمييـــــــز

• التمييز المعرفة:

قال الفراء في قراءة (قَلْبَه)[2] بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[البقرة: 283]:

«وأجاز قوم (قَلْبَهُ) بالنصب، فإنْ يكن حقاً فهو من جهة قولك: سَفِهْتَ رأيَكَ، وأثِمْتَ قَلْبَكَ»[3]، وقد ورد تمييز النسبة أو الجملة في الآية معرفة عند الفراء، والأصل في التمييز أن يكون نكرة وهو رأي جمهور البصريين، والمسألة خلافية حيث ذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه، منهم الكوفيون وابن طراوة، مستشهدين بقول الشاعر:

. . . . . صددتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[4]

ونحو محمدٌ حسنٌ وجهَهُ. فالجمهور على زيادة الألف واللام في (النفس)، وهي غير زائدة عند الكوفيين لأنها جائزة التعريف.والمضاف نصب على التشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض[5].

وفي موضع آخر أوضح الفراء مجيء التمييز معرفة (مؤولة بالنكرة)، وذلك في توجيه ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:130]،حيث قال إنّ « العرب تُوقِع (سفِهَ) على (نَفْسَهُ) وهي معرفة. وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: 58]، وهي من المعرفة كالنكرة. لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة.كقولك: ضِقتُ به

---

(1) ينظر: معاني النحو (2/ 687) .

(2) قرأ بالنصب ابن أبي عبلة. ينظر: الكشاف (1/ 273)، والبحر (2/ 357)، ومغني اللبيب، ص: 745، والمعجم (1/ 373) .

(3) المعاني (1/ 188) .

(4) البيت للشاعر: راشد بن شهاب اليشكري، ينظر: المفضليات، ص: 615، ومعجم شواهد العربية (1/ 173)، والهمع (1/ 80، 252) .

(5) ينظر: شرح شذور الذهب (1/ 315)، ومغني اللبيب (1/ 720)، والهمع (1/ 252)، ومعاني النحو (2/ 725) .

ذرْعاً. وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: 4]»[1].

ثم أفاض الفراء في بيان هذا النوع من التمييز من حيث تحول الفاعل والمفعول في الجملة إليه، قال: «فالفعل للذرع، لأنك تقول: ضاق ذرعي به. فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضِقتُ، جاء الذرع مُفسِّراً، لأن الضيق فيه؛ كما تقول: هو أوسعكم داراً. دخلت الدار، لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل. وكذلك قولهم: قد وجِعْتَ بطْنَكَ، ووثقْتَ رأيَكَ. فلما أُسند الفعل إلى الرجل، صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير. ولذلك لا يجوز تقديمه. . . لأنه وإنْ كان معرفة فإنه في تأويل نكرة. ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه»[2].

وذهب العلماء مذاهب بشأنه، منهم من وصف نصب (قلْبَهُ) على التمييز بأنّه: بعيد وضعيف، ومن الوهم، لأنه معرفة. وهو جائز في الشعر، وخرّجه بعضهم على التشبيه بالمفعول،كحسن وجهَهُ[3]، وعند الزمخشري لا يقع موقع التمييز، بل يأتي بمعنى (جعله آثِماً)، وكذلك (سفِهَ نفسَهُ)[4]، وفسر الفيومي ذلك بأن (أثِم) يعدّى بالحركة، فيقال أَثَمتُهُ ـ بفتح الثاء ـ (أثْماً) من بابي ضرب وقَتَلَ، إذا جعلته (آثماً).

• **تمييز العدد (مائة):**

لا يكون إلاّ مفردا مجروراً بالإضافة، ولكن جاء في القراءات جمعاً مجروراً، أو منصوباً مرة أو جمعاً مرفوعاً مرة أخرى. ومنها قراءة بعضهم (مائةٍ) بغير تنوين[5] في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: 25].

ذكر الفراء أنّ غير المنونة مضافة، والمنونة قرأ بها كثير من القراء، يريدون: ولبثوا في كهفهم سنينَ ثلاثمَائةٍ، فينصبونها بالفعل.

---

(1) المعاني (1/ 79).

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: التبيان (1/ 233)، والبحر (2/ 357)، ومغني اللبيب، ص: 745.

(4) ينظر: الكشاف (1/ 330).

(5) قرأ بها حمزة والكسائي والحسن. ينظر: السبعة، ص: 390، والحجة، ص: 223، والبحر (6/ 117)، والمعجم (3/ 97).

وقال في توجيه كلتا الحالتين إنّ «من العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة، نصب السنين بالتفسير للعدد. كقول الشاعر[1]:

فيها اثنتان وأربعونَ حَلوبَةً سُوداً كخافية الغُرابِ الأسحَم

فجعل (سُوداً) وهي جمع مفسِّرة كما يفسر الواحد»[2]. وأراد الفراء بالتفسير: التمييز[3].

وذهب عدد من اللغويين إلى أنّ الإضافة إلى الجمع أصل، ولكن لقلة استعماله أُبعِد، فلم يضف كيلا يضاف إلى الجمع فجعل (سنين) بدلاً أو صفة من ثلاث أو مئة، ليكون مطابقاً. وكذلك في إجماع النحويين على أنَّ الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع[4].

وخلاصة القول إنّ (سنين) جمع في تأويل المفرد كما نقل الفراء عن مذاهب العرب، وهذا يسوّغ أن يكون تمييزاً للعدد (مائة) منوناً وغير منون، ومعناهما سواء عند سيبويه[5]، ويبدو أنّ استعمال العرب هو الأولى بالأخذ كما وجه به الفراء هذه القراءات، ولا يحق لنا أن نقدم عليه من متخيلاتنا،لأننا بذلك نمسخ طبيعة اللغة.

(خامساً) الإضافة:

1 ـ إضافة الشيء إلى نفسه:

وجه الفراء طائفة من القراءات في إطار إضافة الشيء إلى نفسه، أو إلى اسمه، أو إلى مثله في المعنى كـ (حقِ اليقين، وسكرة الحق، وشهابِ قبس، ودينِ القَيِّمَة، وعذابِ المهين)؛ خلافاً للبصريين الذين منعوا كل ذلك، وأوَّلُوه على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه.قالوا في (حق اليقين) التقدير: حق

(1) لعنترة، من معلقته. ينظر: المعلقات العشر، ص: 127 .
(2) المعاني (2/ 138) .
(3) ينظر: المصطلح النحوي، ص: 60، 134 .
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 458)، والحجة، ص: 223، والكشف (2/ 58) .
(5) ينظر: الكتاب (2/ 161، 162).

الأمر اليقين[1].

غير أنّ الفراء قيد ذلك بضابط لغوي وهو اختلاف الاسمين، وقد قام بإعادة هذا الضابط عند توجيه كل القراءات التي لمح فيها إلى هذه الظاهرة، وفيما يأتي توجيهه لهذا النوع من الإضافة في عدد من القراءات:

قال في قراءة المصحف ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: 5]: « يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس. فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحقِ، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى.ومثله في قراءة عبد الله ﴿وذلك الدين القيِّمة﴾ وفي قراءتنا ﴿وَدِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾»[2].

غير أنّ البصريين وعدداً آخر من العلماء ذهبوا إلى أنّ (القيِّمة) نعت مؤنث لوصف مؤنث محذوف وهو الملة، أو على تقدير: دين الجماعة القيمة[3].

ولكنّ التاء في (القيِّمة) عند الفراء للمبالغة والتكثير،كالراوية والوهّابة، وليس للتأنيث، لأنّ نوع التاء تابع لكل من الرأيين[4].

ومما أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين، قراءة عبد الله (مِنْ عَذابِ المُهينِ)[5]، في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [الدخان:30]. بيد أنَّ النحاس وصفها بأنها مخالفة للسواد، ولو صحت كان تقديرها: من عذاب فرعون المهين. واختار رأي البصريين[6]. وعند الآلوسي أنها من إضافة الموصوف إلى صفته، كبقلةِ الحمقاء[7].

(1) ينظر: الإنصاف، ص: 252، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، ص: 381، 382 .

(2) المعاني (1/ 330، 331)، وينظر كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95]، وقراءة ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [يوسف: 109] .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 273)، والكشاف (4/ 782) .

(4) ينظر: المعاني (1/ 332)، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 432 .

(5) ينظر: المعاني (3/ 41)، وينظر: المعجم (4/ 380)، وقراءة ابن مسعود (رسالة ماجستير) ص: 218 .

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 132) .

(7) ينظر: روح المعاني 2(5/ 125) .

ولما كان الفراء يمتاز بحس لغوي رفيع، أدرك أنّ (المُهين) هو فرعون، ولهذا عدّه من إضافة الشيء إلى نفسه، ووافقه الزمخشري بأن المهين هو فرعون[1]. وبهذا تتجلى لنا صحة قراءة عبد الله ودقتها، في التوجيه الذي ارتآه الفراء.

وقال الفراء في قراءة أهل المدينة (بشهابِ قَبَسٍ) بالإضافة[2]، إنها بمنزلة ﴿ولدارُ الآخِرةِ﴾ مما يضاف إلى اسمه إذا اختلفت أسماؤه[3]. ووافقه في هذا ابن خالويه ومكي بأنهم جعلوا الشهاب غير القبس، أو أن الشهاب هو القبس لاختلاف اللفظين، أو أراد بشهاب من قبسٍ، فأسقطوا (مِن) وأضافوا[4].

ولكن النحاس أيّد البصريين وردّ على الفراء بأنه من المحال ضم الشيء إلى نفسه، وإنما هذا من إضافة النوع إلى الجنس، أي بشهاب من قبسٍ[5].

و مثل ذلك قراءة عبد الله (سَكْرةُ الحقِّ بالموت) [6] في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: 19]. قال الفراء: إن شئت جعلت السكرة هي الموت أضفتها إلى نفسها، كأنّك قلت: جاءت السكرة الحق بالموت. أو أنّ الحق هو الموت، أي جاءت سكرة الموت بحقيقة الموت[7]. أي إن كليهما أضاف السكرة إلى نفسه بهذا المعنى. ويرى النحاس أنّ قراءة عبد الله هي القراءة على التفسير[8]. وهي على التقديم والتأخير، مخالفة للسواد لا يجوز القراءة بها[9].

2 ـ إضافة المنادى المقصور إلى ياء المتكلّم:

روى الفراء ثلاث قراءات لـ(بشرى) في قوله تعالى: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾

(1) ينظر: الكشاف (4/ 278).
(2) وقرأ بها أبو عمرو والحسن وابن عامر وغيرهم: السبعة، ص: 478، والمعجم (3/ 456).
(3) ينظر: المعاني (2/ 286).
(4) ينظر: الحجة، ص: 269، والكشف (2/ 154).
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 198).
(6) وقرأ بها الصدّيق وسعيد بن جبير وشعبة وطلحة. ينظر: المحتسب (2/ 283)، والمعجم (4/ 474).
(7) ينظر: المعاني (3/ 78).
(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 225).
(9) ينظر: مناهل العرفان (1/ 112).

[يوسف: 19] وهي: (بُشْرايَ)، و(بُشْرَيَّ)، و(بُشْرَيْ) ثم قام بتوجيه كلٌّ منها، إذ قال (يا بُشْرايَ) بنصب الياء، في موضع نصب، وهي لغة في بعض قيس، و(يا بُشْرَيَّ) لغة هذيل، فكل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياءً مشدّدة، لأن من أضاف غيّر الألف إلى الياء طلباً للكسرة التي تلزم ما قبل الياء من المتكلم في كل حال، كما في هذا غلامِي حيث تخفض الميم في كل جهات الإعراب، ولا تخفض عند غير الياء، في نحو هذا غلامُك وغلامُه، فالإعراب يتبين عند كل مكنيّ إلاّ عند الياء. وقال: أنشدني القاسم بن معن:

تـركُـوا هَـوَيَّ وأعـنـقـوا لِـهـواهُـم ... فـفَـقَـدْتُـهُـم ولِـكُـلِّ جَـنْـبٍ مَـصْـرَعُ[1]

وكقول بعض بني سليم: آتيك بمَولَيَّ.

وكذلك من قرأ (يا بُشْرَيْ) بالسكون، يكون مفرداً في معنى الإضافة كقولك: يا بُنيْ. وهو كقول العرب: يا نفسُ اصبري، ويا نفسِ اصبري، وهو يعني نفسه في الوجهين.[2] وقال ابن جني عن قلب الألف ياء في (بُشْرَيَّ) أنها لغة فاشية فيهم، ونقل عن أبي علي أنّ قلب الألف كأنه تعويض عما كان يجب فيها من كسرها لياء الإضافة بعدها. وهذا موافق لما ذهب إليه الفراء[3]. وتابعه في التوجيه النحاس وابن خالويه والطبري[4].

3 ـ إضافة الظرف:

ذكر الفراء خلال توجيه بعض القراءات أن العرب أجازت إضافة اليوم والليلة وجميع المواقيت إلى (فَعَلَ، و يَفعَل، وإلى الاسم المخبر عنه) كقولهم: « أتيتك يومَ مات فلان، وآتيك يوم يقدمُ فلان، لأنهم يريدون: أتيتك إذ قدم، وإذا يقدم، فإذ وإذا لا تطلبان الاسم، وإنما تطلبان الفعل.

فلما كان اليوم والليلة وجميع المواقيت في معناهما أضيفا إلى (فعل، ويفعل، وإلى الاسم المخبر عنه»[5].

---

(1) وهو من عينية أبي ذؤيب المشهورة، ينظر: أشعار الهذليين (1/ 7)، ومثله: عَصَيَّ، وتُقَيَّ.

(2) ينظر: المعاني (2/ 39)، وتنظر القراءات في: المعجم (2/ 433، 434).

(3) ينظر: المحتسب (1/ 336).

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 319)، والحجة، ص: 14، وجامع البيان للطبري (12/ 10).

(5) المعاني (3/ 225).

وذهب سيبويه أيضاً إلى أنّ الزمان إذا كان ماضياً جازت إضافته إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما أضيف إليه إذ. وإذا كان مستقبلاً لم يضف إلاّ إلى الأفعال لأنه في معنى إذا، وإذاً لا تضاف إلا إلى الأفعال[1].

غير أن الأخفش ذهب إلى أن الإضافة على تقدير المصدر (هذا يومُ لا نطقَ)، أي لم يجوِّز إلى الفعل[2].

4 ـ ما يكتسبه الاسم بالإضافة:

أ. اكتساب الظرف (البناء) بالإضافة:

بين الفراء عند توجيهه طائفة من القراءات أنّ اليوم والليلة وغيرهما من ألفاظ الزمان تكتسب البناء من المضاف إليه، إذا أضيفت إلى: الجملة الفعلية، فعلها ماضٍ، أو إلى (إذ) لأنها مبنية وتنوينها عوض عن جملة، قال الفراء عن الكسائي: « فإذا قالوا: هذا يومَ فعلْتَ، فأضافوا يوم إلى فعلتُ أو إلى (إذ) آثروا النصب، وأنشدونا[3]:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا وقلْتُ ألمّا تصحُ والشَّيبُ وازعُ»[4].

وذكر الفراء عند توجيهه قراءة (يومَ) بالنصب[5] في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: 35]، أن الظرف يجوز فيه البناء على الفتح، وذلك على جهتين:

الأولى بإضافته عند العرب إلى « فعل أو يفعل، أو كلمة مجملة، لا خفض فيها نصبوا (اليوم) في موضع الخفض والرفع»[6].

والأخرى بإضافته إلى ما ينزل منزلة المصدر المؤول، وقد وصف ذلك بـ «أن

---

(1) ينظر: الكتاب (3/ 119).

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش (2/ 726).

(3) للنابغة الذبياني، ديوانه، ص: 51.

(4) المعاني (3/ 245).

(5) قرأ بها عاصم والأعمش والأعرج وغيرهم. ينظر: الإتحاف، ص: 431، والمعجم (5/ 280).

(6) المعاني (3/ 225).

تجعل هذا في معنى: فعلٍ مجمل من (لا ينطقون) . . . فكأنّك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون»[1].

ولكنه فضل الوجه الأول على الثاني، ثم رجّحَ الرفع لكثرته في كلام العرب[2].

ـ وفي قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: 119]، أكدّ الفراء على جواز قراءة (يومَ) بالنصب[3]. أي بالبناء على الفتح لأنه مضاف إلى غير اسم، سواء أكان فعلاً أم غير فعل كـ(إذ) في موضع رفع أو جر، كما قالت العرب: مضى يومَئِذٍ بما فيه. وكقوله: ﴿مِنْ عذابِ يَوْمَئِذٍ﴾ [المعارج: 11]؛ ﴿ومن خِزيِ يومَئِذٍ﴾ [هود: 66].

وكذلك عند إضافته إلى الفعل الماضي آثروا البناء على الفتح كما في قول الشاعر:

على حينَ عاتبت المشيب. . .

أما إذا أضافوا إلى المضارع وهو معرب فآثروا الرفع كما حكاه عن الكسائي، كقولهم: هذا يومُ نفعلُ ذاك. وأفعلُ ذلك. ولكن الفراء ذهب إلى أنّ النصب جائز كما في قوله ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: 19]، في قراءة الجمهور. والرفع كذلك[4].

وقد ذهب سيبويه إلى أنهم جعلوا المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً كما في: حين عاتبت، فاكتسب البناء من المضاف إليه[5].

وكذلك ذهب ابن هشام إلى أن (يوم) من الزمن المبهم المضاف للجملة لأنه لا يدل على وقت بعينه؛ ولذا يجوز فيه الإعراب والبناء، فتارة يكون البناء أرجح إذا كان الفعل مبنياً، وتارة الإعراب أرجح إذا كان مضافاً إلى جملة اسمية أو

(1) المصدر نفسه.
(2) ينظر: المعاني (3/ 225)، والنحو الكوفي، ص: 20 .
(3) قرأ بها نافع وابن محيصن. ينظر: السبعة، ص: 250، والنشر (2/ 256)، والمعجم (2/ 67) .
(4) ينظر: المعاني (1/ 326)، (3/ 244)، والمعجم (5/ 330) .
(5) ينظر: الكتاب (2/ 330) .

فعلية فعلها معرب،كـ (هذا يومُ ينفع) . فلذلك قرأ السبعة كلهم إلاّ نافعاً، برفع اليوم على الإعراب لأنه خبر المبتدأ، وذهب البصريون إلى أن البناء على الفتح ممتنع، إلا أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلاّ لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه[1].

(ب) اكتساب التعريف بالإضافة:

يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف والتخصيص إذا كانت الإضافة محضة، فيستفيد الأول من الثاني ويبقى الثاني على حاله. فالمضاف يتعرف ويتخصص بحسب المضاف إليه،فإن كان معرفة عرف، وإن كان نكرة خصص، جملة أو مفرداً[2] .

وجه الفراء قراءة ﴿من فَزَعِ يومِئذٍ﴾ بالإضافة في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: 89]، ووصفها بالصواب، بقوله: « والإضافة أعجب إليّ، وإنْ كنت أقرأ بالنصب، لأنه فزع معلوم، ألا ترى أنه قال: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: 103]، فصيّره معرفة. فأن أضيفه فيكون معرفة أعجب إليَّ، وهو صواب»[3].

عزا الفراء قراءة الإضافة إلى القراء، وقال إن ابن مسعود قد أخذها عن تميم بالتنوين والنصب[4]. ومنهم من ذهب إلى أن التنوين قراءة الكوفيين[5]، خلافاً للفراء الذي أعجب بالإضافة.

وقد اكتسب (فزع) التعريف من المضاف إليه وهو يوم القيامة عند الإضافة. لأنّ إضافة المصدر إلى ما يتعلق به من الإضافة المحضة، وقد جاز فيه القطع والإضافة، فمن قرأ بالقطع والتنوين نصب الظرف به كما أشار الفراء إلى أنه كان يقرأ بالنصب.

وقد وافقه جمع من العلماء بعد أن نقلوا مقالته بهذا الشأن، وذهبوا إلى

(1) ينظر: شرح شذور الذهب (1/ 102، 103) .

(2) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ص: 383 .

(3) المعاني (2/ 301) .

(4) ينظر: المصدر نفسه، وقرأ بالإضافة والجر: ابن كثير وأبو عمرو ونافع وغيرهم. ينظر: السبعة، ص: 487، والكشف (2/ 169)، والمعجم (3/ 494) .

(5) ينظر: الكشف (2/ 169) .

أنهما متقاربتا المعنى، وكلتاهما صواب[1].

(ج) اكتساب التذكير والتانيث بالإضافة:

قد يكتسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه، إذا كان المضاف صالحاً للحذف، ويجتزئ عنه بالمضاف إليه. أو إذا كان المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه. كما قالوا: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعضَ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه كما قال سيبويه لم يؤنثه[2].

قال الفراء في توجيه الظواهر اللغوية في قراءة الحسن (تلتقطه) بالتاء[3]، في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: 10]: «إنّ العرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير. وأنشدونا[4]:

على قَبضَةٍ موجوءةٍ ظَهرُ كَفِّهِ فلا المرء مُستَحيٍ ولا هو طاعِمُ

ذهب إلى الكف وألغى الظهر، لأن الكفَّ يجزئ من الظهر، فكأنه قال: موجوءة كفُّهُ ... وأنشدني يونس البصري[5]:

لمّا أتى خبَرُ الزُبير تهدَّمتْ سور المدينة والجبال الخُشَّعُ»[6].

ذكر الفراء أنه يجوز تذكير المضاف وتأنيثه عند العرب في كل ذلك لأن «الثاني يكفي من الأول، ألا ترى أنه لو قال: تلتقطه السيارة لجاز، وكفى من (بعض)، ولا يجوز أن يقول: قد ضربتني غلام جاريتك، لأنك لو ألقيت الغلام لم تدل الجارية على معناه»[7].

---

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (20/ 24)، والحجة لأبي زرعة (1/ 539)، والجامع للقرطبي (13/ 245)، وزاد المسير (6/ 195).

(2) ينظر: الكتاب (1/ 51)، وشرح الألفية لابن الناظم، ص: 386، وشرح ابن عقيل (2/ 49، 50).

(3) وقرأ بها مجاهد وأبو رجاء وقتادة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 316)، والبيان (2/ 724)، والمعجم (2/ 427)، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 153.

(4) لم أقف عليه.

(5) ديوان جرير، ص: 345، وهو من شواهد الكتاب (1/ 52).

(6) المعاني (2/ 27).

(7) المعاني (2/ 37)، وينظر: الكتاب (1/ 51).

وقال النحاس والعكبري أن التذكير محمول على لفظ (بعض) . والتأنيث محمول على المعنى لأن بعض السيارة سيارة. وهذا مذهب الفراء[1].

ويبدو أن جواز التذكير والتأنيث في الإضافة يأتى لقصد بلاغي وهو التوسع والمجاز إذا كان يؤدي معنى لايؤديه الأصل[2].

5 - جواز ثبوت نون الوقاية في اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الضمير:

ذكر الفراء أن العرب لا تختار نون الوقاية عند إضافة اسم الفاعل الموحد أو المثنى أو الجمع إلى مفعوله الضمير المتصل: ياء المتكلم أو غيره، ومن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، وأنتما ضارباي، وأنتم ضاربيّ. ولا يقولون: أنتما ضاربانني، ولا ضاربوننني. لأن هذه النون تخصّ الفعل الماضي والمضارع، نحو: ضربوني، ويضربني، وضربني.

ذكر هذا عند توجيه قراءة بعضهم (مُطَّلِعُونِ) بكسر النون، بإضافته إلى الضمير (ياء) [3]، في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ۝٥٤ فَاطَّلَعَ﴾ [الصافات: 55].

وعدّ ورود ذلك في الشعر من وهم الشعراء، لأن الشاعر ربما غلط فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني ؟. فيكون ذلك على غير صحة، كما جاء في شواهد منها قول الشاعر[4]:

وما أدري وظنّي كلُّ ظَنٍّ أمُسْلِمُني إلى قومٍ شَراحِ

يريد: شراحيل، ولم يقل: أمسلِمِيّ، بحذف نون الوقاية، وهو وجه الكلام. أو بإثبات نون الرفع كما في قول الآخر[5]:

همُ القائلون الخيرَ والفاعلونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحدَث الأمر مُعظَما

(1) ينظر: المعاني (2/ 36)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 316)، والتبيان (2/ 724) .

(2) ينظر: الكتاب (1/ 53)، ومعاني النحو (3/ 120) .

(3) قرأ بها أبو عمرو، وابن عباس، وأبو البرهم، وعمار بن أبي عمار. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 422)، والمحتسب (2/ 220)، والمعجم (4/ 202) .

(4) لم أقف على قائله .

(5) زعم أنه مصنوع كما جاء في الكتاب (1/ 188) .

وقد جمع بين النون والضمير. والوجه: الفاعلوه[1].

ذهب الفراء في توجيه هذه القراءة ـ بعد أن عدها من الشواذ ـ إلى أنهم استحبوا الإضافة في الضمير المتصل، والمسوغ لاختيارهم هو أن الضمير المتصل حرف واحد يختلط بما قبله، فيصير الحرفان كالحرف الواحد أما الظاهر فلا يختلط، لأنه ليس بحرف واحد[2].

وذهب سيبويه إلى أن حذف النون والتنوين لازم مع الضمير المتصل لأنه لا يتكلم به مفرداً، فيعاقب النون والتنوين، خلافاً للمنفصل والمظهر[3].

وقد رماه النحاس باللحن لأنه لم يجز الجمع بين النون والإضافة،وطعن في الأبيات التي استشهد بها سيبويه والفراء بهذا الشأن، لأنها لمجهولين، حتى لو عرفوا لكانوا شاذين خارجين عن كلام العرب، ولا يحتج به في القرآن الكريم ولا يدخل في الفصيح، فالوجه أن يكون: مُطّلِعيّ[4].

أما عند ابن جني فهي لغة ضعيفة، أُنزل اسم الفاعل منزلة المضارع لقربه منه، أو لتآخيه، كأنه قال: تطّلعون، وهذا ترداد لرأي الفراء الذي سوّغ به لغة الشعراء[5].

(سادساً) التوابـع

1 ـ العطف:

(أ) عطف الفعل على الفعل:

ذهب الفراء إلى أنّ عطف (فَعَلَ) على مثله، أفضل من عطف (فاعَلَ) على (فَعَلَ)، عند توجيه قراءة بعضهم (آتَوْه) بالمد[6] في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ

(1) ينظر: المعاني (2/ 386).
(2) المصدر نفسه.
(3) ينظر: الكتاب (1/ 187).
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 422)، والتبيان (2/ 1090)، والبحر (7/ 361).
(5) ينظر: المحتسب (2/ 22).
(6) قرأ بمد الألف ابن مسعود وأبو عمرو وابن كثير وعاصم وغيرهم من عامة القراء. ينظر: السبعة، ص: 487، والبحر (7/ 100)، وجامع البيان للطبري (20/ 14)، والمعجم (3/ 492)، وقراءة ابن مسعود (رسالة) ص: 280.

﴿يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: 87].

قال الفراء: «القراء على تطويل الألف، يريدون: فاعَلوه، وقصرها حمزة. حدثنا . . . عن تميم بن حَذلَم ؛ قال: قرأت على عبد الله بن مسعود ﴿وكُلٌ آتَوْه داخرين﴾ بتطويل الألف. فقال: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ بغير تطويل الألف، وهو وجه حسن مردود على قوله (ففزعَ) كما تقول في الكلام: رآني ففرّ وعاد وهو صاغر.

فكان ردّ (فعَل) على مثلها أعجب إليّ مع قراءة عبد الله»[1].

وأيده ابن خالويه والطبري في عطف (أتوه) على (ففزعَ). ومع هذا ذهب الأخير إلى أنهما متقاربتا المعنى فبأيّهما قرئ فمصيب[2].

والذي يبدو أن المغايرة بين المتعاطفين تنبئ عن اختلاف دلالي غالباً، وإن لم تدل على ذلك فالتطابق بين المتعاطفين أفضل، كما أعجب به الفراء ورجحه على المغايرة، فالمطابقة قرينة لفظية تعين على تماسك النص وفهم المعنى.

وقد نسبت قراءة (فَعَلَ) إلى ابن مسعود وحفص وحمزة. وقراءة (فاعَلَ) إلى الجمهور[3]. وقراءة (فاعَلَ) خلاف ما عليه رسم المصحف اليوم.

(ب) عطف المتغايرين:

وجه الفراء عطف المتغايرين: عطف (يفعَلُ) على (فَعَلَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 25]، بالآتي:

١ ـ إنهما بمعنى واحد، أي (الذين كفروا يَصدّون) على نية إسقاط الواو، أو على تقدير عدم دخول الواو.

٢ ـ أو أنَّ (يصدّون) بصيغة (يفعَلُ) للتعبير عن الصدّ الدائم منهم، كأنك قلت: من شأنهم الصدّ.

أي إن التعبير بالمضارع يدل على الدوام وعدم الانقطاع. ولو قال:

---

(1) المعاني (2/ 301).

(2) ينظر: الحجة، ص: 275، وجامع البيان للطبري (20/ 14).

(3) ينظر: جامع البيان للطبري (14/ 20)، والبحر (7/ 100).

وصدّوا، لم يكن فيها ما يُسألُ عنه، ومثله في قراءة عبد الله ﴿الذين بلّغوا رسالاتِ الله ويخشونه﴾ [الأحزاب: 39]، وكذلك ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم﴾ [الرعد: 28].

٣ ـ لم ير الفراء بأساً في عطف المضارع على الماضي وبالعكس.

٤ ـ أو على تقدير فعلٍ قبل الواو نحو: إنّ الذين كفروا (يخالفون) ويصدّون[1].

ويسري حكم ما ذهب إليه الفراء على العكس أيضاً، وهو عطف الماضي على المضارع كما في عطف(فاعَلَ) على (يَفْعَلُ) في قراءة ابن مسعود (رسالة) (. . . وقاتَلوا الذين يأمرون بالقسط) ،[2] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 21].

وذهب أبو حيان إلى أنّ «من غاير بين الفعلين فعلى سبيل التوكيد، ومن كرر الفعل فعلى سبيل عطف الجمل وإبراز كل جملة في صورة التشنيع»[3]. ومنهم من يرى أنها مخالفة لرسم المصحف فالأولى أن تحمل على التفسير.[4]

(ج) العطف على اللفظ والمعنى:

الأصل أن يعطف على اللفظ، وقد يعطف على المعنى أو على المحل لا على الأصل كما يقول النحاة[5].

ذهب الفراء في توجيه قراءة (ولا أصغرُ ولا أكبرُ) بالرفع، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ [يونس: 61][6]. إلى أن المنصوب (أصغرَ) حقه الجر، معطوف على لفظ

(1) ينظر: المعاني (2/ 220، 221) .

(2) وقرأ بها الأعمش كذلك. ينظر: البحر (2/ 414)، والمعجم (1/ 394)، والتخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 363 .

(3) البحر (2/ 424).

(4) ينظر: التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 362 .

(5) ينظر: مغني اللبيب، ص: (615، 616) .

(6) قرأ بالرفع الحسن وحمزة والأعمش وغيرهم. ينظر: السبعة، ص: 328، والحجة، ص: 182، ومشكل إعراب القرآن (1/ 348) .

(مثقال) المجرور، والمرفوع معطوف على محل (مثقال) وذلك أنه فاعل في المعنى وحقه الرفع، كما في قوله:« فمن نصبهما، فإنما يريد الخفض: يُتْبِعُهما المثقال أو الذرة.

ومن رفعهما أتبعهما معنى المثقال، لأنك لو ألقيت من المثقال (من) كان رفعاً، وهو كقولك: ما أتاني من أحد عاقلٍ وعاقِلٌ»[1].

ووافقه ابن خالويه ومكي في العطف على اللفظ وعلى المحل في القراءتين[2].

ومن العطف على المعنى عند الفراء:

جواز عطف الجملة الطلبية (الأمر) على المنصوب بـ(أنْ) بعد الأمر:

في قراءة (وأنِ اتْلُ)[3] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ * وأنِ اتْلُ القرآن﴾ [النمل: 91 ـ 92]، بعطف الأمر (أنِ اتْلُ) على المنصوب بأنْ بعد الأمر:(وأُمرتُ أنْ أكونَ). قال الفراء: وهذا مثل قوله: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾ [الأنعام:14]، فجعل الواو مردودة بالنهي على حرف قد نصب بأنْ، لأنّ المعنى يأتي في (أُمِرْتُ) بالوجهين جميعاً، ألا ترى أنّك تقول: أمَرتُ عبد الله أن يقومَ، وأنْ قُم. وقال الله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: 72]»[4].

ورد النحاس على الفراء قوله (أتلُ) في موضع جزم بالأمر فلذلك حذفت منه الواو. وزعم النحاس أنه لم يقرأ أحد بهذه القراءة، ولا معنى لجزم (اتلُ)، وأن هذا الفعل لا يجوز أن يكون معرباً لأنه ليس بالمضارع[5].

---

(1) المعاني (1/ 470) .

(2) ينظر: الحجة، ص: 182، ومشكل إعراب القرآن (1/ 348) .

(3) قرأ بالأمر ابن مسعود. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 225)، والكشاف (3/ 189)، الجامع للقرطبي (13/ 246)، والمعجم (3/ 495)، وقراءة ابن مسعود (رسالة)، ص: 212 .

(4) المعاني (2/ 302) .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 225) .

والمعروف عند الفراء والرعيل الأول أن فعل الأمر في المعتل الآخر، يعامل معاملة المضارع المجزوم. فيكون مبنيًّا على حذف حرف العلة. وقد استعمل الفراء مصطلح (في موضع جزم) في مواضع ويَعني به الأمر، لأنه كان يعد الأمر قطعة من المضارع[1].

(د) تعدد وجوه العطف:

قال الفراء بجواز قراءة (المشركون) بالرفع في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: 1]، عطفاً على (الذين كفروا)، وبالجر على قوله (من أهلِ الكتابِ)، تقديره: ومن المشركين[2].

وأجاز الفراء أيضاً قراءة (الكفارَ) بالوجهين: بالنصب كما في قراءة المصحف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: 57]، وبالجر (والكفارِ)[3]. وأيد مجيء الجر بالإشارة إلى قراءة ابن مسعود: (ومن الكفارِ أولياء)[4].

والوجهان كلاهما من المستوى الصوابي عند الفراء في القراءتين، غير أنّ النصب أوضح وأبين في نظر أبي جعفر النحاس[5].

2 ـ البدل:

واستحسن الفراء الاستئناف والإتباع على البدلية في قراءة (رَبّ) بالرفع والجر، في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [المزمّل: 9]، قال الفراء: «خفضها عاصم والأعمش، ورفعها أهل الحجاز، والرفع يحسن إذا انفصلت الآية من الآية ؛ ومثله ﴿وتذرون أحسنَ الخالقين *

(1) ينظر: أبو زكريا الفراء للأنصاري، ص: 440، والمصطلح النحوي عند الفراء، ص: 98 .

(2) ينظر: المعاني (1/ 70)، وقد قرأ بالرفع أبيّ وابن مسعود. ينظر: الجامع للقرطبي، ص: 140، 142، والمعجم (5/ 447)، وهكذا فيما يخص الآية: (105) من سورة البقرة .

(3) قرأ بها نافع وأبو عمرو والكسائي، ينظر: المعاني (1/ 70)، والنشر (2/ 255)، والإتحاف، ص: 201، والمعجم (2/ 36) .

(4) وفي المعجم (2/ 36) تفرد بقراءتها أبيّ .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 28، 29) .

اللهُ ربُّكم﴾ [الصافات: 125، 126]، في هذين الموضعين يحسن الاستئناف والإتباع»[1].

وتابعه في ذلك ابن خالويه ومكي[2].

(سابعاً) الممنوع من الصرف (ما لا يُجرَى)

في العربية أسماء ممنوعة من الصرف، ويقصد بالصرف: التنوين، نحو فاطمة، وأحمد. وقد وضع النحاة ضوابط لتلك الأسماء التي تمنع من التنوين ومن الكسر، إلاّ إذا عُرِّفت أو أضيفت. وذهبوا إلى أنّ سبب المنع من الصرف هو مشابهتها للفعل. فالفعل عندهم أثقل من الاسم، والتنوين ثقيل؛ وما شابه الفعل ثقيل أيضاً. ولا يجوز اجتماع ثقيلين، ولهذا تركوا التنوين لتخف الكلمة. فالأمر عندهم يقوم على الخفة والثقل[3].

وكذلك نجد عند الفراء توجيه منع أسماء البلدان على أساس الثقل لعدم تكرارها. وقد وصف الفراء ذلك بأن أسماء البلدان ممنوعة من الصرف، خفت أم ثقلت بذاتها، لعدم تكرارها، وعدم استعمالها بكثرة. وهذا بخلاف أسماء النساء التي تنصرف، لأنها تردد، وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها[4]. وفيما يأتي طائفة من الأسماء الممنوعة من الصرف التي وجهها الفراء:

(مصرا):

ذهب الفراء إلى أنّ (مصرا) في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: 61]، جاز فيه الوجهان: الصرف ومنعه. فقال عن الممنوع من الصرف هنا أنها « كتبت بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف، خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى، إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعد، وهند، وجُمْل، وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء، لأنها تردد، وتكثر بها التسمية ؛

(1) المعاني (3/ 198)، وقرأ بالإتباع على البدلية ابن عباس والأعمش وحمزة والكسائي وعاصم وابن عامر. ينظر: السبعة، ص: 658، والحجة، ص: 355، والمعجم (5/ 229).

(2) ينظر: الحجة، ص: 355، والكشف (2/ 345).

(3) ينظر: معاني النحو (3/ 274).

(4) المعاني (1/ 42، 43).

فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تعود»[1].

وبصدد الألف التي في آخرها قال الفراء: «فإن شئت جعلت الألف التي في (مصرا) ألفاً يوقف عليها، فإذا وصلتَ لم تنون فيها، كما كتبوا (سلاسلا)، و(قواريرا) بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما»[2].

ثم أكد الفراء أنّ الممنوع من الصرف أحب إليه من غيرها لأنها «في قراءة عبد الله ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ بغير ألف، وفي قراءة أُبَيّ (واسكُنوا مصرَ)، وتصديق ذلك في سورة يوسف بغير ألف ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: 99]»[3].

وذهب سيبويه إلى أنّ (مصر) في قوله تعالى: (اهبطوا مصرَ) ممنوع من الصرف لأنهم أرادوا (مصر) بعينها[4]، أي إن مصر المعروفة ممنوعة من الصرف، وهذا رأي طائفة من العلماء[5].

ولكن الزمخشري ذهب إلى أنّ من صرفه مع اجتماع العلتين: (التعريف والتأنيث) فلسكون وسطه، كقوله: نوحاً ولوطاً، وفيهما العجمة والتعريف[6]. والوجه الآخر من (مصرا) هو الصرف، إذا كان مصراً من الأمصار غير (مصر) التي تعرف، أي إن الذي سألوه لا يكون إلا في القرى والأمصار[7]،وقد قال بذلك المبرد وأبوجعفر النحاس والطبري لأنها نكرة وليس مصر بعينها[8].

(سبا) :

قدم الفراء قاعدتين من قواعد المنع من الصرف بشأن (سبأ) وهي أنّ العرب

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه (1/ 43) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: الكتاب (1/ 242) .

(5) ينظر: المقتضب (3/ 353)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 182)، وجامع البيان للطبري (2/ 130) .

(6) ينظر: الكشاف (1/ 145) .

(7) ينظر: المعاني (1/ 42، 43) .

(8) ينظر: المقتضب (3/ 351)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 182)، وجامع البيان للطبري (2/ 130)، ومن أعلام البصرة: أبو عمرو بن العلاء، ص: 174، 175 .

إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه، أي منعت الصرف إذا جهلوا ذلك الاسم؛ أو لم يكن من عادتهم في التسمية، كما في مساءلة الرؤاسي أبا عمرو بن العلاء عن منع (سبأ) من الصرف، فقال: لست أدري ما هو؟. لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول، تركوا إجراءه، كما قال الأعشى[1]:

وتدفن منه الصالحات وإنْ يُسئ يكن ما أساء النارَ في رأس كبكبا

وعزز مقالته بما سمعه من أبي السفاح السلولي بأنه قال: هذا أبو صعرورَ قد جاء. فلم يُجره. لأنه ليس من عادتهم في التسمية[2].

غير أنّ سيبويه قال عن هذا الأمر: «وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ)، ويجعله اسماً للقبيلة[3]».

ومن جانب آخر نقل النحاس عن الفراء أنه منعه من الصرف لأنه اسم مجهول، ثم ردّ على الفراء قوله هذا بأنّ أبا عمرو أجلّ من أنْ يقول هذا، فالأصل في الأسماء عنده الصرف، لأن الشيء يمنع من الصرف لعلة داخلة[4].

ولكن يبدو أنّ الاسم المجهول كـ (سبأ) لدى عالم باللغة كأبي عمرو معناه أنّه علَم أعجميّ غير عربي، لهذا لم يدر ما هو، والعجمة مع العلمية مانعة من الصرف كما هو معلوم[5]، والقاعدة الأخرى هي أنّه « لو جعلتَه اسماً للقبيلة، إن كان رجلاً، أو جعلته اسماً لما حوله إن كان جبلاً لم تُجره أيضاً»[6].

ويبدو أنّ سيبويه أجاز الوجهين فيهما عندما قال إنهما وردتا في آيات كريمة مرة للقبيلتين ومرة للحيين، وكثرتهما سواء، فهما غير مصروفتين إن كانتا بمعنى القبيلة؛ ومصروفتان إن جاءتا بمعنى الحي، نحو قوله تعالى ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: 22]، و﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾ [الإسراء: 59][7].

---

(1) ديوانه، ص: 113، وينظر: اللسان (كبكب)، فكأنه جهل (الكبكب).
(2) ينظر: المعاني (2/ 290).
(3) الكتاب (3/ 254).
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 205).
(5) المصدر نفسه.
(6) المعاني (2/ 289).
(7) ينظر: الكتاب (3/ 253).

وخلص العلماء إلى أنّ من صرفه جعله اسماً للأب أو للحي أو للرجل. ومن منعه من الصرف ذهب إلى أنها اسم قبيلة أو بلدة أو امرأة[1].

وقال الفراء بشأن صرفه: «والقراء على إجراء (سبأ) لأنه ـ فيما ذكروا ـ رجل، وكذلك فأجْره إنْ كان اسم جبل»[2]. وهذا توجيهه لقراءة المصحف[3].

(ثمود):

ذكر الفراء أنّ القراء اختلفوا في قراءة (ثمود) في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [هود: 61]، فمنهم من صرفه[4]، ومنهم من منع. فكان يرجع المنع عند بعضهم إلى رسم المصحف، إذ روى أنّ بعضهم« كان لا يُجري (ثمود) في شيء من القرآن (فقرأ بذلك حمزة)، ومنهم من أجرى (ثمود) في النصب، لأنها مكتوبة بالألف في كل القرآن إلا في موضع واحد ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: 59]، فأخذ بذلك الكسائي، فأجراها في النصب ولم يجرها في الخفض ولا في الرفع إلا في حرف واحد»[5].

وذكر كذلك أن الأعمش كان يجري (ثمود) في كل القرآن إلا في قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾، فإنه كان لا ينون، لأنّ كتابه بغير ألف[6].

وقد أرجع المنع عند آخرين إلى أنهم جعلوها اسماً للأمة التي هي منها. وكان يقول إنّ ما أردت به القبيلة من الأسماء التي تجرى فلا تجرها، لأنه سمع بعض العرب يقول: تتركُ بني أسدَ وهم فصحاء، فلم يُجر(أسدَ). وكان الفراء مع هذا يرى أنّ إجراءها أجود في العربية، مثل قولك: جاءتك تميمٌ بأسرها، وقيسٌ بأسرها. فهذا مما يُجرى[7].

---

(1) ينظر: النحاس (3/ 203)، والكشف (2/ 155)، والإنصاف (2/ 502)، ومن أعلام البصرة: أبو عمرو بن العلاء، ص: 175 .

(2) المعاني (2/ 289) .

(3) وقرأ بالمنع أبو عمرو وابن كثير وغيرهما. ينظر: السبعة، ص: 480، والحجة لابن خالويه، ص: 270، والكشف (2/ 155) .

(4) قرأ بالجر الحسن والأعمش ويحيى بن وثاب. ينظر: البحر (5/ 238)، والمعجم (2/ 395) .

(5) المعاني (2/ 20) .

(6) ينظر: المعاني (3/ 14)، والتخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 154 .

(7) ينظر: المعاني (2/ 20)، وجامع البيان للطبري (8/ 224) .

ويمكن تأكيد رأيه هذا بما رآه سيبويه من اختيار الصرف في أسماء القبائل إذا كان لا يستعمل فيها (بنو). قال سيبويه: «وصرفت تميماً وأسداً، لأنك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة، لعدم وجود المضاف (بنو)، كما تقول بنو تميم، وبنو أسد»[1].

وبما أنّ الأصل في الأسماء الصرف، ولما كان التذكير هو الأصل وكان يقع له مذكر ومؤنث كان الأصل والأخف أولى، كما قال النحاس رداً على مقالة أبي عبيد: أنّ الوجه ترك الصرف، لأنّ الغالب على ثمود وغيره التأنيث[2]، ولهذا كان الفراء غير بعيد عن الصواب عندما رجح الصرف على تركه.

وكان سيبويه يرى كذلك أنّ (ثمود) و(سبأ) في القرآن الكريم جاءتا بالوجهين لأنهما مرة بمعنى القبيلتين، وأخرى بمعنى الحيين، نحو ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ [الفرقان: 38]، و﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: 18][3]، وأما من أجراها مثل الفراء فجعلها اسماً لرجل أو جبل حالها حال (سبأ)[4].

(طوى):

يجوز فيه الصرف إن جعل اسماً للوادي، ويمنع إن كان اسماً للبقعة أو الأرض، أو معدولاً كـ(عُمر). ذهب الفراء إلى ذلك كله وفرق بين المكسور الطاء والمضموم في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 11]، قال الفراء: «وقوله (طوى) قد تكسر طاؤه فيجرى، ووجه الكلام: الإجراء إذا كسرت الطاء. وإنْ جعلته اسماً لما حول الوادي جاز ألاّ يُصرف، كما قيل: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: 25]، فأجروا حنيناً، لأنه اسم للوادي . . . وأما من ضم (طوى) فالغالب عليه الانصراف. وقد يجوز ألاّ يجرى يُجعل على جهة (فُعَل)، مثل زُفَر وعُمَر ومُضر»[5].

---

(1) الكتاب (3/ 247)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 205).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 289).

(3) ينظر: الكتاب (3/ 253).

(4) ينظر: المعاني (3/ 14)، قرأ (وإلى ثمود) بالكسر الحسن والأعمش وابن وثاب. ينظر: الإتحاف، ص: 257، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 97).

(5) المعاني (2/ 175، 176).

غير أنه أحب الصرف في المعدول لأنه قال: «ولم نجد اسماً من الياء والواو عدل عن جهته غير (طوى). فالإجراء فيه أحب إليّ: إذ لم أجد في المعدول نظيراً»[1].

وقال سيبويه عن المعدولين (عُمَر) و(زُفر): «فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر»[2].

(يَغوث ويَعوق):

رأى النحاة أنّ الاسم المعرفة إذا كان على وزن الفعل امتنع عن الصرف، وهكذا رأى الفراء أنّ الاسم المعرفة إذا كان في أوله أحرف زائدة كالياء والتاء والهمزة امتنع عن الصرف كـ(يملك، ويزيد، وتغلب، وأحمد).

قال الفراء في توجيه قراءة عبد الله ﴿يغوثاً ويعوقاً﴾[3]، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23]، من حيث الصرف ومنعه: «و لم يُجروا (يغوث ويعوق) لأنّ فيها ياء زائدة. وما كان من الأسماء معرفة فيها فلا يُجرى، من ذلك: يملك، ويزيد، ويعمر، وتغلب، وأحمد. هذه لا تجرى لما زاد فيها»[4].

ومن مبادئ جواز الصرف عند الفراء أنّ الاسم إذا خفَّ، لكثرة التسمية به جاز فيه الصرف، لأن منع الصرف يأتي من ثقل في الكلمة والتنوين ثقيل. فكان بذلك ثقلاً على ثقل، وكان منع الصرف في مكانه لئلا يجتمع ثقيلان معاً. فالتنوين علامة للأخف وتركه علامة لما يستثقلون[5]. ولهذا قال الفراء: «ولو أجريت لكثرة التسمية كان صواباً»[6].

ومن تلك المبادئ أيضاً صحة صرف الكلمة وصوابه إذا كان ينوى به

---

(1) المصدر نفسه (3/ 233).

(2) الكتاب (3/ 223).

(3) قرأ بالصرف ابن مسعود والأعمش والمطوعي. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 41)، والبحر (8/ 342)، والمعجم (5/ 208).

(4) المعاني (3/ 189).

(5) ينظر: الكتاب (1/ 22).

(6) المعاني (3/ 189).

النكرة،كما في قوله: «ولو أجريت أيضاً كأنه ينوى به النكرة كان أيضاً صواباً.»[1] وقال سيبويه: « فمن ثَمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة»[2].

ومنهم من صرفه لمناسبة ما قبله وما بعده، أو أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند العرب عامة، حكاها الكسائي والأخفش[3].

ويبدو أن الفراء وافق في رأيه هذا طبيعة اللغة التي توائم حاجات الإنسان، كونها اجتماعية قبل كل شيء، لهذا لم يخالف طبيعة اللغة في إجازته صرف تلك الأسماء.

وذهب النحاس كغيره من النحاة إلى أنّهما لم ينصرفا لشبههما الفعل المستقبل، واعترض على الفراء بأنّه ليس إذا كثر الشيء صرف، ولا إذا كان نكرة[4]، ولكن المتمعن في نظرة الفراء الصوتية في توجيهه القضايا الصرفية والنحوية الموافقة لطبيعة اللغة، ولا سيما مسألة الخفة والثقل وكثرة الاستعمال ودورهما في التطور اللغوي، يطمئن إلى توجيهاته ولا يلتفت إلى ما ينافي طبيعة اللغة المتميزة من قبيل ما قاله النحاس وغيره.

(سلاسلا) و(قواريرا):

قرئتا بالتنوين في قوله تعالى: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ و﴿كانت قواريراً﴾ [الإنسان: 4، 15][5].

قال الفراء: « أجراها بعض القراء لمكان الألف التي في آخرها. ولم يُجْر بعضهم. وقال الذي لم يُجر: العرب تثبت فيما لا يُجرى الألف في النصب ؛ فإذا وصلوا حذفوا الألف، وكلٌّ صواب، ومثل ذلك: قواريرا . . . وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله . . . وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً،

(1) المصدر نفسه.

(2) الكتاب (1/ 22)، وشرح الألفية لابن الناظم، ص: 632 .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 41، 42)، أوضح المسالك (3/ 157)، والتخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، ص: 158 .

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 41، 42) .

(5) قرأ بالتنوين ابن مسعود والأعمش ونافع والكسائي وغيرهم. ينظر: الحجة، ص: 358، والكشف (2/ 352)، والمعجم (5/ 259)، وقراءة ابن مسعود (رسالة ماجستير) ص: 363 .

وكأنهم استوحشوا أنْ يكتب حرف واحد في معنى نصب بكتابين مختلفين.فإن شئت أجريتهما جميعا، وإن شئت لم تجرهما، وإنْ شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة. ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها الألف»[1].

وقد أجاز الفراء الصرف ومنعه دون أن يذكر سبباً من الأسباب سوى وجود رسم الألف في كتابة المنصرف، والسبب المعروف عند النحاة هو كونه من صيغ منتهى الجموع. ولا ينصرف هذا الوزن إلا في ضرورة الشاعر وليس في القرآن ضرورة. وعُلل ذلك بأنّ هذا الجمع لمّا كان يجمع فقالوا: صواحبات يوسف ونواكس الأبصار، أشبه المفرد، فجرى فيه الصرف[2].

ونقل النحاس أن الرؤاسي والكسائي حكيا عن العرب الوقوف على ما لا ينصرف بالألف لبيان الفتحة، وبهذا صحت هذه القراءة من كلام العرب[3].

ومنهم من حمله على لغة لبعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) حكاها الأخفش والكسائي[4].

(ثامناً) الأدوات

(أ) تسكين (لام الأمر) وكسرها بعد (الواو)، و(الفاء)، و(ثمّ):

لام الأمر مكسورة في الأصل، وإنما تسكن في التركيب عند مجاورة (الواو والفاء وثم) من أحرف العطف، لأجل التخفيف كما أكد عليها الفراء، مشبهاً إياها بتسكين هاء: وهْو، وهْي، عند مجاورتهما الواو، لأن الواو ثقيل في تركيب الكلمة وفي الجملة كذلك في أكثر الأحيان.

قال الفراء في توجيه قراءة لام الأمر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29]: « اللامات سواكن، سكّنها أهل المدينة وعاصم والأعمش، وكسرهنّ أبو عبد الرحمن السلمي

(1) المعاني (3/ 214) .

(2) ينظر: البحر (8/ 394)، والتخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش ص: 158 .

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 96، 97)، والبحر (8/ 394) .

(4) ينظر: الكشف (2/ 352)، والبحر (8/ 394) .

والحسن في الواو وغير الواو. وتسكينهم إياه تخفيف كما تقول: وهْو قال ذلك، وهْي قالت ذلك. تسكن الهاء إذا وصلت بالواو. وكذلك ما كانت من لام الأمر إذا وصلت بواو أو فاء»[1].

يبدو أن الفراء قد جنح إلى جواز تسكين اللام للتخفيف بعد أحرف العطف الثلاثة كما ذكر، لاطراد ذلك في كلام العرب، في قوله: « فأكثر كلام العرب تسكينها»[2].

وفي توجيه كسرها قال: « وقد كسر بعضهم (ثُمّ لِيَقضُوا) ، وذلك لأنّ الوقوف على (ثمّ) يحسن ولا يحسن في الفاء ولا الواو، وهو وجه، إلا أنّ أكثر القراءة على تسكين اللام في (ثمّ)»[3].

غير أنّ النحاس منع تسكين اللام مع (ثمّ)، لأنّ (ثمَّ)يوقف عليها، ولا يجوز أنْ يبتدأ بساكن، وجوازه على بعد، وذكر أن المبرد منع ذلك للسبب نفسه[4]، ولكن مكي لم يرجح بل أورد حجة الفريقين بأنّ من كسرها كأنه لم يعتدّ بحرف العطف، ومن سكن كأنه اعتدّ بها[5].

(ب) (إنّما)

ربط الفراء رفع (كيد) ونصبها بتركيب (إنّما) من حرفين أو من حرف واحد، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: 69]. ففي قراءة (كيدُ) بالرفع تكون (إنّما) مركبة من (إنّ) و« جعلت (ما) في مذهب (الذي) : إنّ الذي صنعوا كيدُ ساحر»[6]. فيكون (كيدُ) مرفوعاً على الخبر، و(ما) على الابتداء.وفي حالة نصب

(1) المعاني (2/ 224) .

(2) المصدر نفسه.

(3) المعاني (2/ 242)، وقرأ بالكسر أبو عمرو وابن عامر ونافع والحسن. ينظر: السبعة، ص: 434، وإعراب القرآن للنحاس (3/ 95)، والحجة لابن خالويه، ص: 252، والكشف (2/ 116)، والمعجم (3/ 297) .

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 95) .

(5) ينظر: الكشف (2/ 116) .

(6) المعاني (2/ 186) .

(كيدَ)«جعلت (إنما) حرفاً واحداً»[1].

فهي بمنزلة حرف واحد عند سيبويه، ويبتدأ ما بعده، فتكون (ما) كافة، فهي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى تدخل على الاسم والفعل[2].

وذهب الزمخشري والعكبري وابن هشام إلى أنّ (ما) تكون كافة في حالة نصب (كيد)[3].

ولكن الفراء لم يفك (إنّما) بل عدّها حرفا واحداً في أحد قوليه، وهذا يبعده عن مجال نظرية العامل ويضعه في دائرة الوصف التي تنسجم مع طبيعة اللغة.

(ج) تغيير نوع الأداة ودلالتها بتغيير حركتها:

ـ (اللام) بين الكسر والفتح:

قرأ علي ﷺ ﴿لَتزُولُ﴾ بفتح اللام، ورفع الفعل بعدها، في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: 46]، وقراءة المصحف بكسر اللام ونصب الفعل[4].

ذهب الفراء عند توجيههما إلى أنّ (إنْ) تفيد النفي في قراءة المصحف، و(اللام) مؤكدة للنفي، وهي المعروفة بلام الجحود. أما في قراءة علي فتفيد توكيد الإثبات بهما معاً، أي إن اللام تحولت إلى لام الابتداء لتوكيد الخبر، معناه: مكروا مكراً عظيماً كادت الجبال تزول منه[5].

ـ (أوَ) بفتح الواو، و(أوْ) بسكونها:

بيّن الفراء أنّ حركة الواو في قراءة المصحف وغيره تؤدي إلى تغيير معناها من (الواو) العاطفة في (أوَ) إلى (أوْ) العاطفة للتخيير، في قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ

---

(1) المصدر نفسه، وينظر: (1/ 101)، قرأ بالنصب مجاهد وحميد وزيد بن علي. ينظر: الكشاف (3/ 75)، البحر (6/ 260)، ومغني اللبيب، ص: 405، والمعجم (3/ 101، 216).

(2) ينظر: الكتاب (2/ 139)، (3/ 130، 116).

(3) ينظر: الكشاف (3/ 75)، ومغني اللبيب، ص: 405، والتبيان (2/ 892).

(4) قرأ بالفتح عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وأبيّ والكسائي وغيرهم. الحجة، ص: 203، والكشف (2/ 27)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 372)، وقراءة ابن مسعود (رسالة) ص: 262.

(5) ينظر: المعاني (2/ 79)، والحجة، ص: 203، والكشف (2/ 27)، والجامع للقرطبي (9/ 380).

كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [البقرة: 170].

قال الفراء: « تنصب هذه الواو، لأنها واو عطفٍ أدخلت عليها ألف الاستفهام، وليست بـ(أوْ) التي واوها ساكنة ؛ لأنّ الألف من (أوْ) لا يجوز إسقاطها، وألف الاستفهام تسقط، فتقول: ولو كان، أوَ لو كانَ ، إذا استفهمت»[1].

وعن قراءة إسكان الواو في قوله تعالى: ﴿أوْ آباؤنا الأولونَ﴾ [الواقعة: 48]، وأشباه ذلك في القرآن، قال الفراء: «جعلها (أوْ) التي تُثبت الواحد من الاثنين»[2].

وذهب بعضهم إلى أنّ من سكنها أراد الشك، كأنه قال: أنحن نبعث أوْ آباؤنا الأولون[3].

(1) المعاني (1/ 98) .

(2) المصدر نفسه، وقرأ بإسكان الواو: ابن عامر، وأبو جعفر وقالون، ينظر: النشر (2/ 357)، والتيسير، ص: 186، والمعجم (5/ 44) .

(3) ينظر: الحجة، ص: لأبي زرعة، ص: 696 .

obeikandl.com

الفصل الثاني:

العمل الإعرابي

كان الفراء ممن تبنى نظرية العامل والمعمول في توجيهاته النحوية، وقد قام بتوجيه مسائل نحوية في القراءات على هذا الأساس. وهو ما تميز به النحو العربي منذ نشأته.وهو الإطار العقلي الأمين الذي اعتمده النحاة المؤسسون في حفظ العربية، ولن تزلزل أركان هذه النظرية دعوات بعض المحدثين بتنحيتها عن ميدان التوجيه،لأن صرح النحو العربي المتين، ينبئ عن العقلية الفذة التي أنجبت هذه النظرية. وكان حرياً بهؤلاء المحدثين أن لا يعدموها تماماً، بل كان عليهم أن يضيفوا طرحهم الجديد إلى جانب نظرية العامل، بعد تهذيبها وغربلتها مما يرفضه منطق اللغة وطبيعتها السهلة السمحة ؛ ليعملا جنباً إلى جنب في تحليل المسائل النحوية.

ويبدو أن المذهبين كليهما لا يخلوان من السلبيات، وبالإمكان تفاديهما، وذلك بالجمع بينهما في نقاط القوة دون الضعف.

وسنقف فيما يأتي على عدد من العوامل التي اعتمدها الفراء في توجيه طائفة من القراءات:

1 ـ ترافع المبتدإ والخبر:

ترافع المبتدإ والخبر من العوامل اللفظية عند الكوفيين، قال به الفراء في توجيه رفع المبتدإ والخبر في القراءات القرآنية بما فيها قراءة المصحف، ولكن البصريين ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه[1].

قال الفراء في رفع المبتدإ (والراسخون) بالخبر، في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ

(1) ينظر: الإنصاف (1/ 44، 51) المسألة رقم (5)، وشرح الألفية لابن الناظم، ص: 107 ـ 108.

تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: 7] « ثم استأنف (والراسخون) فرفعهم بـ (يقولونَ)، لا بإتباعهم إعراب (الله)»[1]. أي إن المبتدأ (الراسخون) مرفوع بخبره وهو جملة(يقولون)، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده.وعزز رأيه بقراءة أُبيّ: (ويقول الراسخون)،[2] ومن هنا يظهر احتمال آخر وهو: أن يكون (الراسخون) فاعلاً متقدماً على فعله كما هو مذهب الكوفيين. وفي كلا الوجهين يبقى العمل لـ(يقولون)، سواء أكان المرفوع مبتدأ أم فاعلاً.

وبمثل ذلك قال في قراءة (ثلاث) بالرفع، في قوله تعالى: ﴿ثلاثُ عوراتٍ لكُم﴾ [النور: 58]، فالرفع قراءة المصحف، والنصب قراءة الكسائي، واختار الرفع،لأنه ارتفع بالمبتدإ المقدر، تقديره: هذه ثلاث خصال،كما قال: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: 1]،أي هذه سورة[3].

2 ـ الرفع بالتجرد من الناصب:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل رفع المضارع، فابتعد البصريون عن الوصف اللغوي، حيث أشبهوا الفعل بالاسم، في حين وصفها الكوفيون على حقيقتها الظاهرة وهو التجرد مما يغيره عن أصله وهو الرفع، أي من الناصب. وهذا مذهب الفراء، وهو ما يعرف بـ(المورفيم الصفر) في الدراسات اللغوية الحديثة.[4] أما الكسائي فقد ذهب إلى أنه يرتفع بأحرف المضارعة الزوائد في أوله.[5] ولم تخلُ تلك الآراء من مآخذ في نظر العلماء، غير أن رأي الفراء قد غلب تلك الآراء، فكُتبت له الحياة بشيوعه إلى يومنا هذا. ويبدو أن رأي الفراء أكثر رجاحة من غيره من الآراء، حتى من رأي شيخه الكسائي؛ لأنه قد أعمل تلك الأحرف، وما فعله الفراء ليس إعمالاً لشيء، بل إبقاء للجملة على طبيعتها كما هي، وهذا حقاً منهج موافق لطبيعة اللغة !.

---

(1) المعاني (1/ 191) .

(2) وقرأ بها ابن عباس وطاووس. ينظر: البحر (2/ 384)، والعجم (1/ 383) .

(3) ينظر: المعاني (2/ 260)، والحجة، ص: 264، والكشف (2/ 143)، والمصطلح النحوي، ص: 57 .

(4) ينظر: النحو الوصفي، ص: 145 .

(5) ينظر: الإنصاف (2/ 550، 551) .

ذهب الفراء عند توجيه قراءة الجمهور ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]، بالرفع، وقراءة ابن مسعود ﴿ولا تمنُنْ أنْ تَستَكثِرَ﴾ بالنصب بـ (أنْ)[1]، إلى أن عامل الرفع هو التجرد من الناصب، كما في قوله: «فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت»[2]. وأعاد هذا التوجيه في موضع آخر بتعبير آخر من غير مقارنة، قال: «رفعت (تعبدون)، لأن دخول (أنْ) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت»[3]، قال ذلك عند توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: 83].

ووافقه الزمخشري في توجيه الرفع بجواز حذف (أنْ)، وإبطال عملها، كما روي:

..... أحْضُرُ الوَغَى ..... [4]

بالرفع[5].

3 ـ النصب بالخلو من المُرافع، أو لتمام المعنى:

ومن العوامل المعنوية عند الفراء نصب الحال بالخلو من الرافع، وذلك بعد ترافع المبتدإ والخبر، ولاسيَّما بعد ترافع اسم الإشارة وخبرها، كما في قراءة (هُدىً) ، و(شيخاً)، بالرفع على الاستئناف مرة، وبالنصب على الحالية مرة أخرى، في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وقوله ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: 72]، وقرأ عبد الله (شيخٌ) بالرفع.[6] قال الفراء في توجيه النصب: «فتنصب (هُدىً)، على القطع، لأنَّ (هدىً) نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها، فنصبتها»[7]. ويفهم هنا أيضاً أن العامل هو تمام معنى

(1) ينظر: قراءة عبد الله بن مسعود، ص: 306، وقرأ بها الأعمش بإضمار أنْ، ينظر: الكشاف (4/ 646) .

(2) المعاني (1/ 53) .

(3) المصدر نفسه.

(4) لطرفة بن العبد، ينظر ديوانه، ص: 19 .

(5) ينظر: الكشاف (4/ 646) .

(6) ينظر: المعجم (2/ 401) .

(7) المعاني (1/ 12) .

الكلام، لأنه كما تكلم فيما بعد على اسم الإشارة وعملها أن(هدىً) جاء منصوباً لخلوها من الرافع، لأن اسم الإشارة وما بعدها يترافعان على رأي الفراء، فلم يبق لـ (هدىً) من رافع، فنصب لخلوته على حد قول الفراء. فـ(هدىً) حال هنا انتصبت لخلوها من المرافع.

وذهب النحاس والعكبري إلى أن التنبيه والإشارة عامل نصب الحال[1]. وهو ما ذهب إليه الفراء عندما قال بالتقريب، وهو إعمال اسم الإشارة عمل كان وأخواتها، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب بعدها، بشروط محددة منها: أن يكون ما بعدها: معرفاً بأل، و اسم جنس، أو واحداً لا نظير له كالشمس والقمر. غير أن الكوفيين ومنهم الفراء لا يعربون المنصوب خبراً، بل يعربونه حالاً، أو شبه حال[2].

4 ـ النصب على المدح والذم:

وجّهَ الفراء طائفة من القراءات القرآنية بالنصب على المدح أو الذم. منها ما يتضمن معنى الدعاء بالذم على مثال المصادر المنصوبة التي تفيد الدعاء، كتوجيه قراءة ابن مسعود (رسالة) (صُمًّا بُكْماً عُمْياً)،[3] في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 17، 18]، قال الفراء النصب على جهتين: إما على معنى تركهم، أو تستأنف بالذم لهم، لأنّ «العرب تنصب بالذم وبالمدح، لأنَّ فيه مع الأسماء مثل قولهم: ويلاً لهُ، وثَواباً لَهُ، وبُعداً، وسَقياً، ورَعياً»[4].

وقال في موضع آخر: ولو نصب على الشتم لجاز.[5] وقال أبوحيان بنصبها على الذم، غير أنه ذكر أن بعض المفسرين نص على ضعف النصب على الذم هنا، لأنه لم يعدل عن مطابقة اسم سابق في الإعراب إلى القطع.[6] إلا أن

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 294)، والتبيان (2/ 707).
(2) ينظر: المعاني (1/ 11، 14)، والهمع (1/ 111).
(3) وقرأ بها حفصة. ينظر: البحر (1/ 82)، والمعجم (1/ 176).
(4) المعاني (1/ 16).
(5) ينظر: المعاني (1/ 100).
(6) ينظر: البحر (1/ 82).

الطبري قد ذكر أنه يكون قطعاً مما في (مهتدين) أو من (الذين). وأضاف أنه يجوز النصب والرفع على الذم[1].

- ومن النصب على المدح نصب (الصَّابرينَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ... وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: 177]، و(المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: 162]، قال الفراء في توجيه النصب: «ونصبت (الصَّابرينَ)، لأنها من صفة (مَنْ) وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد،فكأنه ذهب به إلى المدح؛ والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت، بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً،وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام»[2]. وقال: الوجه أن يكون منصوباً على نية المدح لأنه من صفة شيء واحد[3].

واستشهد الفراء بشواهد من الشعر، منها قول الشاعر[4]:

لا يَبعَدَنْ قومي الذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازِلينَ بكُلِّ مُعتَرَكٍ والطَّيِّبينَ معاقِدَ الأُزُرِ

وقال: وربما نصبوا «النازلين» و«الطيبين» على المدح، أو رفعوهما على أن يتبع آخر الكلام أوله[5].

وقد جاء نصب (المقيمينَ) على المدح أيضاً عند الفراء، غير أن الكسائي منع ذلك، لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتم الكلام هنا. ووافقه الفراء في ذلك، ولكنه سوّغ ذلك، لأن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد[6].

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (1/ 146).
(2) المعاني (1/ 105).
(3) ينظر: المعاني (1/ 108).
(4) وهي للخرنق ترثي زوجها ومن قتل معه، ينظر: أمالي ابن الشجري (1/ 344)، واللسان (نضر).
(5) ينظر: المعاني (1/ 105).
(6) المصدر نفسه.

وذكر سيبويه في(باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) أنه يجوز في تلك الأسماء أن تجعلها صفة تتبع الأول، أو ترفعه على الابتداء، أو إن شئت نصبته، كما في (الصابرين)، وقال: كل ذلك واسعٌ. وفي رأي الخليل أن نصبه جائز لأنه ليس بأمر مجهول عند الناس والمخاطبين، فتجعله ثناء وتعظيماً؛ ونصبه بفعل تقديره: أذكرُ أهل ذاك، وأذكرُ المقيمين، وهذا الفعل لا يُستعمل إظهاره.وقد شبهه سيبويه بالاختصاص، كقولك: إنا بني فلان نفعل كذا افتخاراً[1].

5 ـ النصب بنزع الخافض:

يكثر سقوط الجار في العربية، ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الخافض كما قال الفراء،ولكن قد يسقط مع بقاء الجر، نحو: خيرٍ. أو ينصب الاسم بعد سقوطه.كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155]، أي من قومِهِ، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: 175]،أي بأوليائِهِ.

وقد حشد الخليل طائفة من تلك الشواهد التي ورد فيها النصب بفقدان الخافض ضمن مبحث في كتابه الجمل في النحو.[2].

وقد وجه الفراء قراءات قرآنية وردت منصوبة وهي تحتمل الجر، على نزع الخافض، وهي مع ذلك تحتمل أوجهاً إعرابية أخرى، وفيما يأتي نماذج منها:

قال الفراء في توجيه قراءة أهل الحجاز والحسن(مِثْلَ) بالنصب،[3] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: 23]، إن النصب إما أن يكون في مذهب المصدر كقولك: إنّه لحقٌّ حقاً. أو أن يكون على نزع الخافض، لأن العرب «لتنصبها إذا رفع بها الاسم، فيقولون: مثلَ مَنْ عبد الله؟ ويقولون: عبد الله مثلَكَ، وأنتَ مثلَهُ. وعلة النصب فيها أن الكاف قد تكون داخلة عليها؛ فتُنصب إذا ألقيت (الكاف)»[4].

---

(1) ينظر: الكتاب (2/ 62، 66، 69) .

(2) ينظر: الجمل في النحو، ص: 122 وما بعدها، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ص: 106، ومغني اللبيب، ص: 838، والبرهان (3/ 215) .

(3) وقرأ بالضم عاصم والأعمش والكسائي وحمزة، على أنه نعت للحق. ينظر: الحجة، ص: 332، والكشف (2/ 287)، والمعجم (4/ 486) .

(4) المعاني (3/ 85) .

واشترط الفراء ضابطاً لذلك، وهو وجود قرينة تدل عليها، لأنه لا يجوز إلقاء الكاف في قولك: زيدٌ الأسدَ شدَّةً، وذلك أنَّ (مثلَ) تؤدي عن الكاف، والأسد لا يؤدي ذلك.فالكاف والمثل، يجزئ أحدهما عن الآخر، وأن العرب تجمع بينهما، فيقولون: زيدٌ مثلَكَ، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11]، واجتماعهما دليل على أن معناهما واحد.

ولم يذهب من علماء التوجيه كالنحاس وابن خالويه ومكي مذهب الفراء، بل ذهبوا إلى أنها مبنية على الفتح لتركبه مع (ما)، أو لإضافتها إلى اسم غير متمكن وهو (أنَّ)، أو أنها منصوبة على الحال[1].

• وقرئ (يعقوب) بالرفع والنصب،[2] في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: 71]، فقال الفراء في توجيه النصب: «وكان حمزة ينوي به الخفض، يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب. ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء. ويعقوب هاهنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر[3]:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أُسرَةِ منظورِ بنِ سيَّارِ
أو عامرَ بنَ طُفيلٍ في مُرَكَّبِهِ أو حارِثاً يومَ نادى القومُ يا حارِ

وأنشدني بعض بني باهلة[4]:

لو جِئْتَ بالخبزِ له مُيَسَّراً والبيضَ مطبوخاً معاً والسُّكَّرا

فنصب على قولك: وجئتَ بالسكّر، فلما لم يظهر الفعل مع الواو نصب، كما تأمر الرجل بالمرور على أخيه فتقول: أخاك أخاك، تريدُ: امْرُرْ به»[5].

وذهب ابن خالويه إلى أن النصب بالعطف على بشرناه، بمعنى الهبة، وقال بعض النحاة: هو في موضع خفض إلا أنه لا ينصرف، معطوف على إسحاق[6].

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 241)، والحجة، ص: 332، والكشف (2/ 287).
(2) قرأ بالنصب نافع وأبو عمرو وعاصم وآخرون. ينظر: المعجم (2/ 400).
(3) لجرير، ديوانه، ص: 312، وهو من شواهد الكتاب: (1/ 94).
(4) لم أقف على قائله. ينظر: معجم شواهد العربية لهارون (1/ 140).
(5) المعاني (2/ 22).
(6) ينظر: الحجة، ص: 189، والكشف (1/ 535)، والتبيان (2/ 707).

6 ـ سقوط الجار (الصفة) مع (أنْ) و(أنَّ):

يكثر حذف الجار ويطرد مع أنْ وأنَّ، ويكون المصدر في محل نصب على نزع الخافض وهو قياسي مطرد،[1] كما في توجيه (أنْ هداكم) في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 17]، تقديره: بأنْ هداكم. قال الفراء: «فـ (أنْ) في موضع نصب، لا بوقع الفعل، ولكن بسقوط الصفة»[2].

فالفعل يعمل في المصدر بعد سقوط الجار،وهو ما قال به سيبويه أيضاً[3].

وقال النحاس: أنْ هداكم، في موضع نصب تقديره: بأنْ هداكم، أو لأنْ هداكم،ثم حذفت الباء، أي تعدى الفعل[4].

وقد أوضح إعمال الفعل عند سقوط الجار المطرد مع (أنَّ) في توجيه (أنها تَسْعَى) في قوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: 66]، بقوله: «ومن قرأ (تُخَيِّلُ) أو (تَخَيَّلُ)، فإنها في موضع النصب، لأن المعنى: تتخيَّل بالسعي لهم، وتُخيّلُ كذلك، فإذا ألقيت الباء نصبت، كما تقول: أردت بأن أقوم، ومعناه: أردت القيام، فإذا ألقيت الباء نصبت»[5].

7 ـ عامل (الصرف):

من العوامل المعنوية التي عدها الفراء والكوفيون من عوامل نصب المضارع، وقد احتج به الفراء في توجيه قراءات عديدة، وقال في تعريفه: «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف،كقول الشاعر:

لا تـنـهَ عـن خُـلُـقٍ وتـأتـيَ مـثـلَـه عـارٌ عـلـيـكَ إذا فـعـلـتَ عـظـيـمُ[6]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سمّي صرفاً، إذا

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، ص: 838 .
(2) المعاني (3/ 74) .
(3) ينظر: الكتاب (1/ 159، 38) .
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 217) .
(5) المعاني (2/ 186) .
(6) نسبه سيبويه للأخطل، (3/ 41)، والمشهور أنه لأبي الأسود، تنظر: ملحقات ديوانه، ص: 130 .

كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله»[1].

وعرّفه بتعبير آخر وهو: «والصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو استفهام، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد، أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ في العطف، فذلك الصرف»[2].

ذهب الفراء إلى توجيه النصب بعامل الصرف في طائفة من الأفعال المضارعة التي وردت بعد عاطف صرف عن معناه إلى معنى آخر، كالمعية التي سميت بواو الصرف عند الكوفيين، وهي واو المعية عند البصريين. وشرط هذه الواو أن يتقدمها نفي أو طلب. وقد أجاز الفراء الجزم بالعطف، والنصب على الصرف في الأفعال الآتية بعد الواو: وتكتموا، وتُدلوا، وتشتروا، في الآيات الكريمة: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: 42]، و ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ [البقرة: 188]، وقراءة أبيّ ﴿ولا تكونوا أوَّل كافرٍ به وتَشْتَروا بآياتِ اللهِ ثمناً قليلاً﴾ [البقرة: 43]، فكما أن المضارع ينصب ما بعد واو المعية بأن مضمرة عند البصريين، فكذلك ينصب المضارع بعد واو الصرف على الصرف، عند الفراء أو على الخلاف عند الكوفيين.[3] لأن الواو انصرف عن سنن الكلام إلى غير العاطفة، فينصب المضارع على المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه،أي لما كان الثاني مخالفاً للأ ولو مصروفاً عنه صارت مخالفته للأ ولو صرفه عنه ناصباً له[4].

وقال الفراء بالصرف أيضاً في توجيه قراءة النصب في الأفعال المضارعة التي تقع بعد الواو إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيه ما أحدث في أوله، وقال بجواز الإتباع لأنه نسق في اللفظ.كما جاء في نحو (ويعلمَ، ويَجعَلَ، ويَذَرَكَ)في الآيات الكريمة: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: 142]، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: 10]، وقوله ﴿أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ

(1) المعاني (1/ 33، 34) .
(2) المصدر نفسه (1/ 235) .
(3) ينظر: مغني اللبيب، ص: 274، والمصطلح النحوي عند الفراء، ص: 99 .
(4) ينظر: الإنصاف (2/ 556) .

وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: 127]، وأوضح الصرف بقوله: «ألا ترى أنك تقول: لستُ لأبي إن لم أقتلكَ، أو إن لم تسبقني في الأرض. وكذلك يقول: لا يسعني شيء ويضيق عنك. ولا تكرّر (لا) في يضيق، فهذا تفسير الصرف.»[1]

ولم يوافقه العلماء ممن تابعوا البصريين، بل قالوا بإتباع آخر الكلام أوله[2].

8 ـ نصب المضارع بعد (حتى):

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حتى) حرف نصب بنفسها تنصب المضارع دون تقدير (أنْ)، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن (حتى)جارة وينصب المضارع بعدها بأن مضمرة بشروط[3].

قال الفراء في توجيه نصب المضارع بعد (حتى) في قراءة (حتى يَقولَ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]: «إن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد. فإذا كان الفعل على ذلك المعنى، نصب بعده بـ(حتّى) وهو في المعنى ماضٍ»[4].

يفهم من قوله أن (حتى) إذا كان بمعنى انتهاء الغاية، أي غاية الزلزلة، فإنها ناصبة، أي لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول. فالفعلان قد مضيا جميعاً؛ فـ(حتى) يقوم مقام (إلى أنْ)، تفيد الغاية، ولا يقدر معها (أنْ) كما هي عند البصريين[5].

ولتأكيد معنى الغاية في (حتى)،قال: « أنشدني بعض العرب وهو المفضل:

مَطَوتُ بهم حتى تَكِلَّ غُزاتُهُم وحتى الجياد ما يُقدنَ بأرسانِ[6]

---

(1) المعاني (1/ 235) .

(2) ينظر: الطبري (7/ 247)، (13/ 37)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 409)، والمحتسب (1/ 256)، (2/ 118)، والتبيان (1/ 295، 589)، والبحر (3/ 66)، (4/ 367)، وينظر لمعرفة أوجه القراءات وقرّائها ومصادرها: المعجم (1/ 433)، (3/ 396)، (2/ 208) .

(3) ينظر: الإنصاف (2/ 597)، المسألة (83) .

(4) المعاني (1/ 132، 133) .

(5) ينظر: الكشف (1/ 290)، والإنصاف (2/ 597) .

(6) البيت لامرئ القيس، ديوانه، ص: 93. وهو من شواهد الكتاب (3/ 27) .

فنصب (تَكِلَّ)، والفعل الذي قبل (حتى) ماضٍ. لأن المطو بالإبل يتطاول حتى تكلّ عنه، ويدلك على أنه ماضٍ، أنك تقول: مطوت بهم حتى كلّت غُزاتهم.»[1] وأكد معنى التطا ولو النصب بعده بقراءة ابن مسعود (رسالة) ﴿وزُلْزِلُوا ثمّ زُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسولُ﴾ وهو دليل على النصب[2].

اشترط الفراء انتهاء الغاية بالتطا ولو معنى الزمن الماضي لإعمال حتى كناصبة، فإذا كان المستقبل من دلالات النصب، فانتهاء الغاية يدخل في حيز المستقبل بالنسبة إلى الماضي المتطاول.

وذكر في تعليل الرفع بعد (حتى) في قراءة مجاهد: (حتى يقولُ)، أنّ (فَعَلَ) يحسُنُ في مثله من الكلام. فبحُسن (فَعَلَ) مكان (يفعل) تعرف الماضي من المستقبل[3].

واستأنس الفراء بمراجعة الكسائي النصب بعد أن كان يقرأ بالرفع دهراً، لأن الكسائي قال إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل[4].

ورأى أبو عمرو أنَّه لمّا اختلفا من حيث المضي والاستقبال كان الوجه النصب على الخلاف.[5] وذهب المرادي وابن هشام إلى جواز نصب ما بعد (حتى) لأن زمن الفعل مستقبل بالنسبة إلى الزلزال، وإلى تلك الحال[6].

9 ـ نصب المضارع المقترن بالفاء في جواب (لعل):

لم يُجِز البصريون نصب المضارع بعد الفاء في جواب لعلّ. غير أن الفراء أجاز ذلك في منهجه الوصفي الذي يترك النصوص العربية الفصيحة تتحكم في ضوء استعمالاتها، وليس أية جهة أخرى خارج نطاق اللغة. قال الفراء عند توجيه

(1) المعاني (1/ 132، و133).
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 304)، ومن أعلام البصرة: أبو عمرو بن العلاء، ص: 145.
(5) المصدر نفسه، ص: 145.
(6) ينظر: الجنى الداني، ص: (506، 507)، ومغني اللبيب، ص: 173.

قراءة النصب (فتنفَعَهُ الذِّكرى)[1]، في قوله تعالى: ﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: 4]، بالرفع في إجماع القراء عند الفراء: «و لو كان نصباً على جواب الفاء لـ(لعلّ) كان صواباً»[2].

وعزز رأيه بما سمعه من الشعر العربي، قال أنشدني بعضهم[3]:

عـلَّ صُـرُوفُ الـدّهـر أو دُولاتِـهـا يُـدلْـنـنـا الـلَّـمَّـةَ مـن لـمّـاتِـهـا
فَـتَـسـتَـريـحَ الـنـفـسُ مِـنْ زَفَـرَاتـهـا»[4]

وقد تفرد الكوفيون ولاسيما الفراء بنصب المضارع في جواب لعل، تشبيهاً بـ(ليت)،[5] أو تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: 36 ـ 37]، .[6] وقيل في جواب التمني المفهوم من (أو يذَّكَّرَ) قاله ابن عطية[7].

وذكر أبو البركات الأنباري أن المضارع ينتصب بالخلاف في جواب الأمر والنهي والنفي والتمني وغيرها، وعند البصريين بإضمار أنْ[8].

غير أن الفراء ربط النصب بالفاء في جواب لعلّ،كما يبدو من ظاهر التركيب، ولم يفرق بين الترجي والتمني، ولم يقدر ناصباً كما فعل البصريون.

10 ـ إعمال (إذاً) وإلغاؤها:

ذكر الفراء أحكام عمل (إذاً) وإلغاءها عند توجيه قراءتين، قال إنّ (إذاً) تعمل عندما تقع في صدر الكلام، مثلما تعمل (ظنَّ)، وكذلك (القسم)في حصول الجواب عندما يقعان في أول الكلام.

---

(1) قرأ بها حفص، وعاصم. ينظر: الحجة، ص: 363، والإتحاف/بيروت، ص: 572 .
(2) المعاني (3/ 235) .
(3) مجهول القائل، ينظر: مغني اللبيب، ص: 206 .
(4) ينظر: المعاني (3/ 235) .
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 149)، والحجة، ص: 363، والتبيان (2/ 1271) .
(6) ينظر: مغني اللبيب، ص: 206 .
(7) ينظر: الإتحاف/بيروت، ص: 572 .
(8) ينظر: الإنصاف (2/ 557) .

لقد أجاز الفراء إعمال (إذاً)، وإلغاءها بعد الواو، كما في قراءة ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ﴾ الأحزاب16)، و﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: 76]، بالرفع في كلتيهما، فهي لا تعمل «لأن فيها الواو، وإذا كانت الواو، كان في الواو فعل مضمر، وكان معنى (إذاً) التأخير، أي ولو فعلوا ذلك لا يلبثون خلافك إلا قليلاً إذاً»[1].

أما في قراءة النصب ﴿وإذاً لا يَلبَثُوا﴾، و ﴿إذاً لا تمتَّعوا﴾ فأجاز الإعمال «بطرح النون، يراد بها النصب، وذلك جائز، لأن الفعل متروك، فصارت كأنها لأول الكلام، وإن كانت فيها الواو، والعرب تقول: إذاً أكسِرُ أنفَكَ، إذاً أضرِبَك، إذاً أغُمَّكَ، إذا أجابوا متكلماً»[2].

وإذا توسط (إذاً) و(ظنّ) و(القسم) بين الاسم والخبر،أو تأخر،فلا يجوز إلا الإلغاء. غير أنه أجاز عند العرب إعمال (إذاً) إذا توسط بين الاسم وخبره في (إنَّ) وحدها،يقولون: إنّي إذاً أضربَكَ. ولم يُجِزْ في المبتدإ بغير (إنّ) ،لأن الفعل لا يكون مقدماً في (إنَّ) وقد يكون مقدماً لو أُسقطت[3].

وقد أجاز سيبويه الإعمال والإلغاء بعد الواو، في نحو ما بلغه من قوله(و إذاً لا يَلبَثوا) في بعض المصاحف، وكذلك ما سمعه من بعض العرب بطرح النون. وكذلك الإلغاء بعد الفاء في قولهم: فإذن لا أجيئُك.، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: 53][4].

وقد وجههما الزمخشري بالتبعية، فالمرفوع معطوف على المرفوع، والمنصوب على المنصوب.[5] ولم يُجز ابن هشام إعمالها، لعدم صدارتها في الكلام[6].

---

(1) المعاني (2/ 338) .
(2) المصدر نفسه.
(3) ينظر: المعاني (2/ 338) .
(4) ينظر: الكتاب (3/ 14) .
(5) ينظر: الكشاف (2/ 686) .
(6) ينظر: مغني اللبيب، ص: 31، 32 .

11 ـ إعمال اسم الفاعل المجرد من النون:

تلحق التنوين والنون آخر اسم الفاعل العامل المجرد من أل، ولا تلحق اسم الفاعل المفرد المحلى بأل، لأن التنوين وأل لا تجتمعان.و كذلك تلحق النون اسم الفاعل للاثنين والجمع، عند إعمالهما، كقوله ﴿والمُقيمينَ الصَّلاةَ﴾، في قوله تعالى: ﴿والمقيمِي الصَّلَوةِ﴾ [الحج: 35]، أما إذا كان مجرداً من النون،كقراءة ﴿والمقيمي الصَّلوةَ﴾ [1]، فقد قال الفراء في توجيه ذلك أنه يعمل قياساً على الواحد المحلى بأل، كما جاء في قوله:«جاز النصب مع حذف النون،لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذُ حقَّهُ، فينصبون الحقَّ. ولا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجمع على الواحد.فنصبوا بحذف النون»[2]. ثم ذكر أن الوجه فيهما الخفض، لأن النون جائز الحذف والإثبات، ولأنها لا تظهر في الواحد. فلذلك نصبوا في الاثنين والجمع[3].

وذهب ابن جني والعكبري إلى أن حذف النون هنا ضرب من التخفيف، وليس للإضافة، وتقديره:المقيمين[4].

فالتوجيه الصوتي الذي جاء به ابن جني والعكبري أقرب إلى طبيعة اللغة من توجيه الفراء المبني على القياس العقلي.

وقد جاء نحو من هذا في قراءة بعض الأعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: 38]، وقراءة أبي السّمال: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 3]، وورد في الشعر أيضاً نظائر كثيرة[5].

---

(1) قرأ الحسن، وأبو عمرو، وابن أبي إسحاق، بالنصب والتنوين. وقرأ ابن مسعود بالنصب وإثبات النون. ينظر: البحر (6/ 365) .

(2) المعاني (2/ 225) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: المحتسب (2/ 80)، والتبيان (2/ 922) .

(5) ينظر: المحتسب (2/ 80)، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 84، وقراءة المصحف بجر (العذاب) ولفظ الجلالة (الله) .

الفصل الثالث:

العلامة الإعرابية

هي مصوتات تأتي لوظائف دلالية في التركيب النحوي. فثمة علاقة قوية بين الأصوات اللغوية والنظام النحوي، ولا يمكن الفصل بينهما لأن النحو نظام يربط بين الأصوات والمعاني[1].

فالعلامات الإعرابية أدلة على المعاني،واختلاف المعنى يقتضي اختلافاً في العلامات وقد ربطوا اختلاف الحركات ومعانيها بتعاقب العوامل عليها[2]. فالعلامة الإعرابية من الخصائص التي تتميز بها العربية، وهي تعبر عن العلاقات التي تربط التركيب النحوي، إذ «تلعب العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحية للجملة العربية دوراً مقرراً في تعيين المعنى.»[3] ومن هنا نجد أنَّ تغيير علامة الإعراب ينجم عنه تغير دلالي، وبما أنَّ العلامة صوت لغوي فكل تغيير في الصوت يتبعه تغيير في الدلالة.

1 ـ دلالة حركة الإعراب على وظيفة الكلمة:

وقد أدرك الفراء في توجيهاته لبعض القراءات أن العلامة الإعرابية تحدد وظيفة الكلمة في التركيب النحوي، كما يظهر من توجيهه قراءة أهل البدو (الحَمْدَ) بالنصب،[4] في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 1]، إذ قال: «فأما من نصب فإنه يقول: (الحَمْدَ) ليس باسم، إنما هو مصدر؛ يجوز لقائله أن يقول: أحْمَدُ اللهَ، فإذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ)، أو (يَفعَلُ) جاز فيه النصب، من ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾

(1) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 246 .

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 72)، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، ص: 49 .

(3) تشومسكي والثورة اللغوية (بحث منشور) ص: 140 ـ 141 .

(4) وقرأ بها سفيان بن عُيينة ورؤبة وهارون العقيلي. ينظر: معاني القرآن للزجاج (1/ 7)، وإعراب القرآن للنحاس، ص: 169 ـ 170، والبحر (1/ 18)، والمعجم (1/ 149) .

[محمد: 4]، يصلح مكانها في مثله من الكلام أنْ يقولَ: فاضربوا الرِّقابَ. ومن ذلك قوله: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ...﴾ [يوسف: 79]، يصلح أن نقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله، ومنه قول العرب: سقياً لكَ، ورعياً لكَ. يجوز مكانه: سقاكَ الله، ورَعَاكَ اللهُ»[1].

ومن المعلوم أنَّ لكل من الأسماء والصفات والأفعال صيغها الخاصة المتميزة؛ والصيغة علامة صرفية، وهي من القرائن اللفظية والشكلية التي تفرق بين أقسام الكلم[2]. غير أن علامة الإعراب تُعدّ قرينة على تحول المعنى الصرفي للصيغة من وظيفة الدلالة على الحدث إلى وظيفة أخرى، كدلالة نصب المصدر على نيابته عن الفعل المضارع، ولهذا يكون بمعناه ويؤدي وظيفته في السياق؛ فيخرج المصدر عن كونه اسماً للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع (أحمَدُ اللهَ).

فالمبنى الصرفي الواحد كالمصدر (الحمد) صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد، فإذا تحقق المعنى بعلامة كالفتح، أصبح نصاً في معنى واحد، وهو معنى الفعل: (أحمَدُ اللهَ). فالحركة قرينة لفظية شكلية دلت على الباب النحوي، وعلى تعيين الوظيفة النحوية للصيغة الصرفية التي دخلت في السياق[3]. إذاً فالفتحة أو النصب تدل على التمييز بين دلالة المصدر في سياقات ومواقع مختلفة. وقد دلت هنا على المفعول المطلق: المصدر المنصوب النائب عن فعله. فالعلامة الإعرابية تدل على مباني الكلمة. فالمصادر على أبنية متعددة وكلها مبانٍ ذات وظائف نحوية، فالنصب هنا يمنح دلالة نيابة المصدر عن فعله، في حين لم يكن من وظيفة الرفع منح هذه الوظيفة، بل خلق لأن يمنح معنى الثبوت والاستقرار. فـ (الحَمْدُ) بالرفع يدل على الابتداء، للدلالة على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى دون تجدده وحدوثه، فهو أجود لأن الرفع ينم عن حمد الجميع لله تعالى، غير أنَّ النصب لا يعدو المتكلم[4]. وذهب الزمخشري وأبوحيان إلى أن (الحمدَ) في حالة النصب من المصادر التي أنزلت منزلة أفعالها، وأقيمت

(1) المعاني (1/ 3).

(2) ينظر: العلامة الإعرابية، ص: 289.

(3) ينظر: العربية معناها ومبناها، ص: 163.

(4) ينظر: معاني القرآن للزجاج (1/ 7)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 169)، والكشاف (1/ 1)، (9/ 5)، والبحر (1/ 18).

مقامها، على إضمار فعل من لفظه. وهي مشعرة بالتجدد والحدوث، ومن ذلك: سبحانَك، ومعاذَ الله[1].

2 ـ دلالة العلامة الإعرابية على الخروج من مدح إلى مدح مجدد:

ذهب الفراء إلى أنَّ الصفة إذا تطاولت قام المتكلم برفع الاسم إذا كان رفعاً، على أنْ يتبع آخر الكلام أوله، وينصب بعض المدح كما في (المقيمين) و(الصابرين)، وهو ينوي إخراج المنصوب بمدح مجدد غيرِ متبع لأول الكلام. وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: 162]، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ... وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: 177]، قال الفراء: «ونصبت (الصابرينَ) لأنها من صفة (مَنْ) وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت، بالمدح أو الذم؛ فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبَع لأول الكلام.»[2]

وذكر الفراء أن الكسائي لم يجز أن يكون نصباً على المدح إلاّ بعد تمام الكلام، وهنا في (المقيمين) لم يتم الكلام، ووافقه الفراء في ذلك ولكن استدرك عليه بقوله: «ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد»[3]. إذاً فهذا نصب على المدح عند الفراء، ولكن التنويع في نغمة العناصر اللغوية جاء من أجل جذب الانتباه إلى شيء جديد. وهو ما عناه بقوله: «فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غيرِ مُتبَعٍ لأول الكلام»[4]. لأنَّ السامع قد استرسل مع الرفع على وتيرة واحدة، فالنصب المفاجئ يشد انتباهه إلى صفة جديدة جديرة بالانتباه وهي إقامة الصلاة. ثم يعود من جديد إلى السياق

(1) ينظر: معاني القرآن للزجاج (1/ 7)، والكشاف (1/ 9)، والبحر (1/ 18).

(2) المعاني (1/ 105، 106).

(3) المصدر نفسه (1/ 107).

(4) المصدر نفسه.

العام فيرفع (المؤتون).

وكذلك الحال مع (الصابرين) حيث نصب بعد أن طال النعت.

ونقل عن الخليل أن هذا الاسم المنصوب أمر معلوم عند المخاطبين فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، تقديره: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولا يمكن إظهار هذا الفعل، ثم شبهه بالاختصاص كقولهم: إنا ـ بني فلان ـ نفعل كذا[1].

ويبدو لنا أن النصب لم يأتِ بتأثير عامل إعرابي، وإنما جرى بتغيير صوتي فقط للتنبيه على إضافة مدح آخر جدير بالعناية والذكر غير ما تقدم في أول الكلام. وهذا التغيير في الترتيب الصوتي العام في النص يأتي لوظيفة مفادها العناية بمعنى دون آخر، فيه معنى التوكيد أو التخصيص عن طريق تغيير النسق الصوتي لنغمات الوحدات التي سبقتها كما في تتابع الصفة وتطاولها لتخصيص صفة بعينها، بإحداث تغيير مفاجئ في الترتيب النغمي العام للسياق، وهذا بحد ذاته يشكل نوعاً من التنغيم غير ما هو متفق عليه. وذا قمة في الأداء التعبيري[2] يعبر به عن التحول من أسلوب إلى أسلوب آخر، لا يمكن أداؤه إلا بالتنويع الصوتي بالخروج عن الوتيرة الصوتية للسياق لتحقيق التعبير المنشود.

3 ـ الاجتزاء بالسكون عن حذف الياء في الجزم:

في قراءة حمزة ﴿لا تَخَفْ دَركاً ولا تَخْشَى﴾ بالنهي والجزم، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: 77]، أجاز الفراء وجهين: الأول: الرفع على الاستئناف. والثاني: الجزم مع بقاء الياء. ذكر الفراء أنه لو نوى حمزة (و لا تخشَى) الجزم، لكان صواباً وإن كانت فيه الياء (الألف المقصورة)، لأن من العرب من يفعل ذلك، قال بعض بني عبس[3]:

---

(1) ينظر: الكتاب (1/ 62).

(2) ينظر: مناهج البحث، ص: 198.

(3) نسب البيت إلى قيس بن زهير. ينظر: الكتاب (3/ 315)، والمحتسب (1/ 67)، والخصائص (1/ 333).

• ألـم يـأتـيْـكَ والأنـبـاءُ تَـنـمِـي *

فأثبت في (يأتيْكَ) الياء، وهي في موضع جزم، لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها، كما تفعل بسائر الحروف، فجاز ذلك، وأنشده بعض بني حنيفة[1]:

• هُزِّي إليكِ الجِذعَ يَجْنيْكَ الجَنَى *

ولم يقل (يَجْنِكَ) الجنى[2].

ذهب الفراء في توجيه بقاء الألف في الفعل المجزوم (و لا تَخشَى) إلى أنَّ العرب أنزلوا المصوت الطويل الساكن (الألف) منزلة الصامت الساكن، فتركوها على سكونها لما رأوها ساكنة، كما تفعل بسائر الحروف غير المصوتات الطويلة (أحرف العلة) ، وبما أن السكون هو الأصل في علامة الجزم عاملوا الألف كذلك بسكونها معاملة الياء في الشاهدين: (ألم يأتيْكَ) و(يَجنيْكَ) في حالة الجزم.

وتابعه مكي في معاملة الياء كسائر الحروف من حيث قبول السكون كعلامة للجزم[3].

4 ـ العلامةُ الإعرابية ورسم المُصحف:

قراءة الأسماء الستة بالوجوه الإعرابية، وهي على جهة واحدة (رسماً):

أجاز الفراء أن تأتي الأسماء الستة على جهة واحدة كتابة، وتُقْرَأ بالوجوه الإعرابية الثلاثة، وقد بدا هذا في توجيهه قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: 12]، وقوله ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: 36]، حيث ذهب الفراء إلى أنه لو قرأ قارئ ﴿والحبَّ ذا العَصْفِ﴾ لكان جائزاً[4].

أي خلق ذا وذا. وذكر أنها وردت هكذا في مصاحف أهل الشام، ولم يَسمع بها قارئاً. وذكر أيضاً أنه ورد في بعض مصاحف أهل الكوفة، وعُتُق المصاحف

---

(1) لم أقف عليه .

(2) ينظر: المعاني (2/ 187، 188)، و(1/ 162) .

(3) ينظر: الكشف (2/ 102) .

(4) قرأ بها ابن عمر، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، ينظر: السبعة، ص: 619، والإتحاف، ص: 405، والمعجم (5/ 22) .

بالألف: ﴿والجارَ ذا القُربَى﴾ [النساء: 36]، ولم يقرأ بها أحد[1]. وكان ينبغي لمن قرأها على الألف أن ينصب بإضمار فعل، فيكون مثل قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: 238].

ذهب الفراء إلى أنه ربما كتب الحرف على جهة واحدة في رسم المصحف، وهو في ذلك يُقرأ بالوجوه الإعرابية المعروفة[2]. وكما يبدو أنه أراد بما ذهب إليه تسويغ مخالفة القراءة لرسم المصحف. لأن مبدأ الترخص بالعلامة الإعرابية يسمح بذلك لوجود قرائن أخرى تمنع اللبس. أو كأنه ذهب إلى لغة القصر لبعض العرب،وهي مجيء الأسماء الستة بالألف في كل الأحوال، وإعرابها بالحركات المقدرة على الألف،والأشهر أن تعرب بالحروف[3].

وعضد رأيه هذا بما كان مستعملاً عند العرب فيما بلغه أنَّ «كتابَ علي بن أبي طالب ﷺ كان مكتوباً: هذا كتابُ عليّ بنِ أبو طالبٍ، كتابها (أبو) في كل الجهات. وهي تعرب في الكلام إذا قُرِئَت.»[4]

ومن حيث النصب ذهب الفراء إلى أنَّ (والحبَّ ذا) منصوب بفعل مقدر تقديره:خلق الحبَّ ذا. وقد وافقه في هذا النحاس ومكي والعكبري،[5]. وجعله الزمخشري نصباً على الاختصاص تنبيهاً على عظم حقه، لإدلائه بحق الجوار والقربى[6].

أما أنْ يأتي على جهة واحدة في (العَلَم)، فقد ذهب عباس حسن إلى أنَّ الأنسب أن يلزم العلم صورة واحدة مهما اختلفت العوامل الإعرابية، إذا سمّي بها واشتهر، نحو: إنَّ أبو بكر، وكان أبو بكر، وأُثني على أبو بكر[7]. وهذا مستعمل في أيامنا هذه في لغة الصحافة.

---

(1) قرأ بها أبو حيوة كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه، ص: 26، والمعجم (1/ 507).

(2) ينظر: المعاني (3/ 114)، (1/ 267).

(3) ينظر: الإنصاف (1/ 18)، وشرح الألفية لابن الناظم، ص: 39، وشرح ابن عقيل 33.

(4) المعاني (3/ 114).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 454)، والكشف (2/ 299)، والتبيان (2/ 1198).

(6) ينظر: الكشاف (1/ 509).

(7) ينظر: النحو الوافي (1/ 114)، ومعجم الأغلاط اللغوية الشائعة، ص: 3.

الفصل الرابـع:

توجيه الإعراب

(أولاً) الإعراب على المعنى:

وجه الفراء بعض القراءات القرآنية على ما يقتضيه ظاهر المعنى دون مراعاة لقوانين التركيبي اللفظي، ونظام هذه التراكيب. وقد عرف هذا بالحمل على المعنى، أو الإعراب على المعنى، حتى صار مدخلاً لتفسير الوجوه الإعرابية وتأويل الظواهر اللغوية كالتذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، وتضمين الحروف، ونحو ذلك من ضروب المظاهر.

وقد تنبه اللغويون إلى هذه الظاهرة، فعرضوا لها بالتحليل والتفسير. ومن هؤلاء: سيبويه والمبرد وابن جني في أثناء مباحثهم، وعني بها المفسرون أيضاً في توجيه القراءات القرآنية.

ذهب الفراء في توجيه رفع ﴿والملائكةُ والناسُ أجمعون﴾ في الظواهر اللغوية في قراءة الحسن،[1] في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 161]، إلى حمل المصدر (لعنةُ اللهِ) على معنى فعله (يلعنهم اللهُ) ليستقيم رفع الملائكة بالعطف على لفظ الجلالة، في موضع الرفع بالفاعلية، لأن العرب تضيف المصدر بمعنى فعله إلى فاعله كثيراً، وإلى مفعوله أيضاً،كقولهم: عجبت من ظلمِكَ نفسَكَ، فينصبون النفسَ، لأن تأويل الكاف الرفع، أي إضافة المصدر إلى الفاعل. ويقولون: عجبت من غلبتِكَ نفسُكَ، فيرفعون النفس، لأن تأويل الكاف النصب، أي مفعول به. وقال إن قوله: (عليهم لعنةُ اللهِ . .)، كقولك: يلعنهم اللهُ ويلعنهم الملائكةُ ويلعنهم الناس، ثم دعا إلى القياس على هذا فيما ورد من هذا القبيل كالظواهر اللغوية في قراءة الحسن وغيرها؛ ورجح الرفع على الجر، وقال: وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب[2].

---

(1) ينظر: المعجم (1/ 274)، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 123 .

(2) ينظر: المعاني (1/ 96) .

وهو ما ذهب إليه سيبويه قبل الفراء وتابعه النحاس وابن جني والعكبري[1].

ـ حمل (لو) على (أنْ):

قال الفراء بحمل(لو) على معنى (أنْ) في الإعراب، عند توجيهه قراءة أُبيّ ﴿وَدَّ الذينَ كفرُوا لو تَغفُلُون عن أسْلِحَتِكُم وأمتعتكم فيميلُوا عليكُم مَيلَةً واحدةً﴾ [النساء: 102]،بحذف النون من (يميلوا)[2]. وقراءة المصحف (فيَميلُونَ)، بثبوت النون.

ذهب الفراء إلى أنّ تضمين (لو) معنى (أنْ) جائز بعد (ودّ):«لأنَّ العرب تلقاها مرة بـ(أنْ) ومرة بـ(لو)، فيقولون: وددت لو ذهبت عنا، ووددت أنْ تذهبَ عنا. فلما صلحت بـ(لو) وبـ(أنْ)، ومعناهما جميعاً الاستقبال، جاز تضمين أحدهما في موضع الآخر. وربما جمعت العرب بينهما،كجمعهم (ما،وإنْ) في معنى النفي.»[3] وقد وجه الفراء (فيميلوا) بحذف النون، بردِّه على تأويل(ودّوا أنْ تفعلوا)، وردّ (فيميلون) بثبوت النون، على تأويل (لو)، كما قال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: 9].

وعند سيبويه حذف النون بعد الفاء على إضمار (أنْ)، وقد زعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿ودّوا لو تُدهنُ فيُدهِنوا﴾، وما لم ينصب على إتباع الفعل الأول[4].

ولم يثبت أكثر العلماء ورود (لو) مصدرية، والذين أثبتوه هم الفراء وأبو علي وأبو البقاء وغيرهم. واستشهدوا بقراءة بعضهم ﴿ودّوا لَوْ تُدهِنُ فَيُدهنُوا﴾[5]، فهو عند الجمهور على حذف مفعول (ودَّ)، وحذف جواب (لَوْ)[6].

---

(1) ينظر: الكتاب (1/ 189، 190)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 275)، والمحتسب (1/ 116)، والتبيان (1/ 132).

(2) لم أجد قراءة أبيّ في كتب القراءات، ولا في المعجم.

(3) المعاني (1/ 174).

(4) ينظر: الكتاب (3/ 36)، هارون: هو هارون بن موسى الأزدي القارئ.

(5) ينظر: البحر (8/ 309)، والمعجم (5/ 172).

(6) ينظر: الجنى الداني، ص: 297، مغني اللبيب، ص: 349 ـ 350، والبرهان (4/ 374).

ـ وحمل الفراء التذكير والتأنيث في الضمير(منه)، و(منها) على المعنى[1]، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: 74]، في قراءة المصحف وقراءة أُبَي. وذلك بتوجيه التذكير في قراءة المصحف على وجهين: وجْهٌ ذهب به إلى (البعض) المفهوم من (مِنْ)، وهو الحجر، وذلك مذكر، ووجه آخر: أن تجعل (البعض) جمعاً في المعنى، فتذكّره بتذكير (بعض)، كما تقول للنسوة: ضربوني بَعضُكنَّ.

وقال في تأنيث (منها) في قراءة أُبَيْ: إنها أُنثتْ بتأنيث المعنى، كما أنَّثَ القُراء (تَقنُت) بالتاء، في قوله: ﴿ومَنْ يقنُتْ منكُنَّ للهِ﴾ [الأحزاب: 31]، على المعنى[2].

وذكر ابن الأنباري (ت 328هـ) أن (مِنْ) بمعنى (البعض)، يحمل على لفظه فيذكر، ويحمل على معناه فيؤنث، كقولك: من النساء يقول ذاك، ومن النساء تقول ذاك[3].

(ثانياً) الوجوه الإعرابية الاحتمالية:

وجه الفراء طائفة من القراءات تحتمل وجهين: النصب على الحال في جميعها، ووجهاً آخر: بين الرفع على الخبرية والإتباع على الصفة والبدلية والعطف. وهذه كلها أوجه إعرابية تحتل المستوى الصوابي في توجيه الفراء. وسيأتي بيان ذلك كله باختصار:

1 ـ اختلاف وجوه الإعراب واختلاف المعنى بدلالة قرينة التعريف والتنكير:

ذهب الفراء إلى أنّ الوصف المضاف إلى المعرفة يكون نكرة ومعرفة[4]. وقد ذهب قبله يونس والخليل وسيبويه إلى ذلك، كما جاء في الكتاب «وزعم

(1) وقرأ بها الضحاك، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 138)، والبحر (1/ 265).

(2) ينظر: المعاني (1/ 49).

(3) ينظر: المذكر والمؤنث، ص: 666 ـ 670.

(4) ينظر: المعاني (2/ 14).

يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة النكرة قد يجوز فيهن كلهنَّ أنْ يكنَّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب»[1].

ومن ثَمَّ كان الفراء يرى أنَّ (مُجريها ومُرسيها) تحتمل الصفة والحالية:

أنْ تكون صفة للمعرفة:لفظ الجلالة (اللهِ) لأن الوصف في رأي الفراء يفيد التعريف إذا لم يُنوَ التنوين،أي لم تعمل. وهو رأي سيبويه والسيرافي أيضاً[2].

قال الفراء في توجيه قراءة مجاهد ﴿بسم الله مُجريها ومُرسيها﴾ [هود: 41][3] ويكون (مُجريها ومُرسيها) من صفات الله عز وجلَّ، في موضع خفض في الإعراب لأنه معرفة[4].

وتحتمل الحالية، والحال نكرة،ويقدر (مُجريها ومُرسيها) بالنكرة، لأنَّ إضافة الوصف إلى المعرفة تكون نكرة،لأنها تنوى فيه التنوين[5].

فهي الإضافة اللفظية،غير المحضة، تفيد التخفيف أو التحسين، ولا تفيد التخصيص والتعريف، فهي نكرة، ولهذا جاز أن يكون حالاً[6]. وهي نكرة عند الفراء«لأنَّ مثله قد يكون نكرة لحسن الألف واللام فيهما، ألا ترى أنك تقول في الكلام: بسم اللهِ المُجريها والمُرسيها، فإذا نزعت منه الألف واللام نصبته»[7].

2 ـ التوجيه بالتاويل:

وأجاز الفراء أن تكون جملة ما بعد الواو (ومنعناكُم) في قراءة أُبَي،[8] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: 141]، في تأويل جملة معطوفة، أو جملة حالية. قال الفراء: يجوز لنا أن نجعل (منعناكُم) في

(1) الكتاب (1/ 428) .

(2) ينظر: الكتاب (1/ 428)، وشرح السيرافي بهامش الرقم (3) .

(3) وقرأ بها الحسن وابن وثاب وعاصم الجحدري والضحاك. ينظر: الإتحاف، ص: 256، والمعجم (2/ 38) .

(4) ينظر: المعاني (2/ 14)، ومعاني القرآن للأخفش (2/ 577)، وجامع البيان للطبري (12/ 27)، والكشاف (2/ 395)، والتبيان (2/ 698)، والبحر (5/ 225) .

(5) ينظر: الكتاب (1/ 377)، وشرح ابن عقيل، ص: 324 .

(6) ينظر: جامع البيان للطبري (12/ 27)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 282)، والكشاف (2/ 395)، وشرح الألفية لابن الناظم 384 .

(7) المعاني (2/ 14) .

(8) وقرأ بها الأخفش. ينظر: مختصر شواذ القراءات، ص: 29، والمعجم (1/ 548) .

قراءة أُبَي في تأويل جملة الحال، تقديرها: وقد كنا منعناكم. ويجوز أيضاً أن نجعله معطوفاً على تأويل (ألم) ، كأنه قال: أما استَحْوَذْنا عليكم ومَنعناكم.وذلك بمطابقة المعطوف والمعطوف عليه[1]. وتابعه في ذلك أبو حيان، وقال: إن ذلك كقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا...﴾ [الشرح: 1]، بمعنى: أما شرحنا.. ووضعنا[2].

وقال: إنّ الواو تأتي عاطفة تفيد الجمع في قراءة المصحف (ونمنعُكم) فتشرك ما بعدها مع الفعل المجزوم قبلها. وتأتي الواو في قراءة أخرى وهي قراءة (و نَمنَعَكُم) بالنصب،[3]، مصروفة عن معنى العطف بالتشريك، فينصب الفعل بعدها على الصرف، وهو كقوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: 142][4]، وقال بالصرف ابن عطية في توجيه ذلك أيضاً[5].

3 ـ الأوجه الإعرابية في الصفة الصالحة للخبرية، مع ظرف مكرر:

اختلف النحويون في الظرف إذا كرر. فعند سيبويه يكون تكرار الظرف للتوكيد، ويكون بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير، أي لم يفرق بينهما، فالتكرير لا يعمل شيئاً. أي إن الظرف ملغى إذا قلت: فيها زيد قائمٌ فيها، كأنه قال زيد قائم فيها فيها. فيصير بمنزلة قولك: فيك زيد راغب فيك. فالمكرر يكون توكيداً للأول، ويكون ملغى، ولا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً، وما لا يكون خبراً[6].

أما الظرف المكرر عند الكوفيين فلا يكون ملغى، بل يكون عاملاً، ويكون (خالدين) منصوباً بالظرف على أنَّه الحال. وشبه الجملة الأولى يكون خبراً لـ (إنَّ وأخواتها)، وإن لم تكرره فأنت مخير إن نصبت أو رفعت[7].

---

(1) ينظر: المعاني (1/ 292) .
(2) ينظر: البحر (3/ 375) .
(3) قرأ بها ابن أبي عبلة. ينظر: البحر (3/ 357) .
(4) ينظر: المعاني (1/ 292) .
(5) ينظر: البحر (3/ 357) .
(6) ينظر: الكتاب (2/ 125، 126) .
(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 401، 402) .

ويجب النصب في الصفة إذا كرر الظرف التام، وهو خبر المبتدإ، وذلك نحو قولك: في الدار زيدٌ قائماً فيها. أما البصريون فالنصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدإ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب. ويجوز فيه الرفع والنصب إذا لم يكرر الظرف[1].

أما الفراء فقد رجَّح النصب عند توجيهه(خالدانِ) بالرفع في قراءة ابن مسعود (رسالة) قوله تعالى: ﴿فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُمَا في النارِ خالِدانِ في النارِ﴾ [الحشر: 17]،[2] وقراءة المصحف (خالدْينِ فيها) بالنصب. قال الفراء: «(خالِدينِ فيها) نصبٌ، ولا أشتهي الرفع، وإن كان يجوز، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى، نصبت الفعل؛ فهذا من ذلك، ومثله في الكلام، قولك: مررت برجلٍ على بابه متحملاً به»[3]. وإذا لم يتكرر الظرف «جاز الرفع والنصب على حسن، من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغب فيك. ألا ترى أنَّ (في) التي في الدار مخالفة لـ(في) التي تكون في الرغبة، والحجة ما يعرف به النصب من الرفع.»[4]

وقد تبين لي من مقالة الفراء أنه ذهب مذهباً خاصاً لم يوافق الكوفيين بوجوب النصب، ولا البصريين بجواز الرفع والنصب على السواء، وإنما رجح النصب بقوله: «ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز»[5].

فالظرف يكون عاملاً عند الفراء والكوفيين. وهو ملغى عند الآخرين، ويكون المكرر توكيداً، و(في النار) خبراً، و(خالدين): خبراً ثانياً[6].

---

(1) ينظر: الإنصاف، ص: 258 .

(2) وقرأ بالرفع أيضاً الأعمش وزيد بن علي وابن أبي عبلة والمطوعي. ينظر: الإتحاف،ص: 414، والمعجم (5/ 95) .

(3) المعاني (3/ 146، 147) .

(4) المصدر نفسه (3/ 146) .

(5) المعاني (3/ 146، 147) .

(6) ينظر: جامع البيان للطبري (17، 18)، والكشاف (4/ 507)، والتبيان (2/ 1216)، والجامع للقرطبي (18/ 42)، والبحر (8/ 25) .

4 ـ التوجيه بالقياس:

اعتمد الفراء على القياس في جواز قراءة (خالص، وخالصةً) بالنصب على الحال المقدم على عامله الجار والمجرور،[1] في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: 139]، قال الفراء: «و لو نصبت الخالص والخالصة على القطع، وجعلت خبر (ما) في اللام التي في قوله (لِذُكورنا)، كأنك قلتَ: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصاً وخالصةً، كما قال: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: 52]، والنصب في هذا الموضع قليل؛ لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس»[2].

لم يُجز النحويون تقديم الحال على صاحبه وعامله إذا كان مجروراً بحرف جر، وقد أجازه آخرون[3].

وجاز ذلك في مذهب الكوفيين لأن عامل الحال وصاحبه واحد هنا، ولأن المبتدإ والخبر ترافعا، ولهذا فكأنّ عامل الحال متقدم في ترتيب الجملة، والحال متأخر كما يجب، لكونها فضلة. فهو من باب المتأخر لفظاً والمتقدم رتبة، كما في قولنا: أنت قائماً في الدار.فالحال فيه من المضمر، مرجعه مضمر، كما في المثال: أنت قائماً في الدار. فإن (قائماً) حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور، ومرجعه أنت[4].

ويجوز ـ على رأي الأخفش ـ تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان ظرفاً أو حرف جر،مسبوق باسم ما الحال له[5]. وهذا مع قلته لا يمنع القياس لورود أمثلة فصيحة كقراءة ﴿والسمٰواتُ مطويّاتٍ بيَمينِهِ﴾ [الزمر: 67][6]، والعامل فيها عند غير الكوفيين: (ما في بطونها)، من معنى الاستقرار[7].

---

(1) قرأ بها ابن عباس والأعرج وغيرهما. ينظر: المحتسب (1/ 232)، والمعجم (2/ 140) .

(2) المعاني (1/ 358)، ينظر: الحجة، ص: لأبي زرعة (1/ 281) .

(3) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ص: 322 ـ 329

(4) ينظر: حاشية الصبان (2/ 176) .

(5) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم، ص: 329، والبحر (4/ 231) .

(6) ينظر: المعجم (4/ 270)، والنحو الوافي (2/ 382) .

(7) ينظر: التبيان (1/ 542) .

5 ـ الإتبـــــاع:

قرأ بعضهم (ولِباسَ التَّقوَى) بالنصب،[1] في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الأعراف: 26]، بالرفع.

فقراءة الرفع عند الفراء على الابتداء بترافع المبتدإ والخبر، واستدل على ذلك بقراءة عبد الله (ولباسُ التقوى خير). أما قراءة النصب فهي الأحب إليه لأنه تابع الريش، فأعربه بمثل إعرابه.فالمتابعة بالعطف هنا أحب إليه من الرفع على الابتداء، ليكون الكلام مترابطاً، يتضام بعضه مع بعض، وهذا يؤكد بساطته في تناول المسائل بالتحليل والتوجيه، واستقراء كلام العرب بهذا المنهج تيسير على من يدرسه ويتعلمه.

وذهب الطبري في ترجيح النصب بالعطف إلى أنّ الاحتشام وعدم التعري هو المطلوب كما يظهر من سياق الآيات الأخرى، وهذا هو البيت القصيد في مفهوم تلك الآيات.

وقد وافقه النحاس وابن خالويه والعكبري وأبوحيان في كون النصب عطفاً على (ريشاً)، والرفع على الابتداء، أو على البدلية أو عطف البيان[2].

6 ـ وجوه إعراب (غير):

ذكر الفراء ثلاثة أوجه إعرابية لـ(غير) في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ﴾ [الأعراف: 59]، وهي: الجر نعتاً للإله، أو الرفع على إتباع محل (إله)، على نزع الخافض (مِنْ)، وقد قرئ بالوجهين جميعاً. والثالث: النصب،[3] وهو لغة لبعض بني أسد وقُضاعة، إذا كانت (غير) في معنى (إلاّ) نصبوها، تم الكلام قبلها أولم يتم. فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحد غيرك. وقال الشاعر:[4]

---

(1) قرأ بها نافع والحسن والكسائي وابن عامر. ينظر: السبعة، ص: 280، والمعجم (2/ 167).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 120)، والحجة، ص: 140، والبحر (4/ 283)، والتبيان (1/ 562).

(3) قرأ به عيسى بن عمر والكسائي وابن محيصن. ينظر: الإتحاف، ص: 226، والمعجم (2/ 192).

(4) ينسب إلى أبي قيس بن الأسلت الأنصاري: ينظر الكتاب، شرح شواهد مغني اللبيب، ص: 329، واللسان (وقل).

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أنْ هتفت .....[1]

وذكر النحاس أن أباعمرو قال: لا أعرف الجر ولا النصب، وبخلافه أجاز عيسى الجر والنصب إلى جنب الرفع، وردّ النحاس على الفراء بأن قوله: ما جاءني أحد غيرَكَ، لحن وخطأ. ونصبُ (غير) في قول الشاعر: «...غير أن هتفت» نصب بناء لإضافته إلى ما لا إعراب فيه[2].

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن (غير) ينصب في كل موضع أضيف إلى الألفاظ المبنية أو إلى غير الاسم، كما في قول الشاعر[3]:

لم يمنع الشربَ منها غير أنْ نطقت .....

وقد أجاز الكسائي نصب (غير)كما أجازه الفراء، في كل موضع يحسن فيه (إلاّ)، تم الكلام أو لم يتم، وأجاز: ما جاءني غيرَكَ[4].

وعند البصريين لا تكون (غير) منصوباً إذا لم يتم الكلام، خلافاً للكوفيين، فإنهم ينصبونها تم الكلام أم لم يتم، والرفع على إتباع الموضع، والجر للفظ.

7 - وجوه (أي):

اختلف النحاة في (أي) إذا حذف العائد من صلتها، فهي معربة عند الكوفيين؛ ومبنية عند البصريين[5].

قال الفراء في توجيه (أي) بالرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]: فمن نصب (أيَّهُم)[6]، جعلها منصوباً بالنزع، وهي بمنزلة (الذي)، ما ليس بالجزاء ولا الاستفهام، تأويله: ثم لنستخرجنَّ العاتي الذي هو أشدّ[7]. وهو ما ذهب إليه سيبويه من قبل بإجراء

(1) ينظر: المعاني (1/ 382).
(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 134).
(3) ينظر: الكتاب (2/ 330).
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 134).
(5) ينظر: الإنصاف (2/ 710).
(6) قرأ بالنصب هارون والأعمش ومعاذ الهراء، ينظر: البحر (6/ 209).
(7) ينظر: المعاني (1/ 47).

(أي) مجرى (الذي) في قراءة أناس من الكوفيين قوله (أيَّهُم أشَدُّ)،في رواية هارون القارئ وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها، حين قالوا: امرر على أيِّهِم أفضلُ[1].

والرفع فيها ثلاثة أوجه: بالاستئناف، على أن تجعلَ الفعل مكتفياً بشبه الجملة في الوقوع عليها، ثم تستأنف أيّاً فترفعها بالذي بعدها، كقوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: 57]، والوجه الثاني: على معنى ينظرون بالتشايع: أيُّهُم أشَدُّ وأخبَث، وأيهُم أشدُّ على الرحمن عِتيًّا، مرفوع لأنه مبتدأ بعد النظر وهو من أفعال القلوب. والوجه الأخير: على معنى النداء، أي: لَننادِيَنَّ أيُّهم أشدُّ، فقال: لا يريد المفسرون هذا الوجه[2].

والرفع عند الخليل على الحكاية، تقديره: الذي يقال له أيُّهُم[3]. وعند يونس بالابتداء لأن (لَنَنْزِعَنَّ) بمنزلة الأفعال التي تلغى[4]. وهذا بعيد عما أراده الفراء وهو تعليق (ننزع) لأنه بمعنى ننظر فهو من أفعال القلوب.

8 ـ تعدد وجوه إعراب (أُمَّة):

بالنصب والرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هذه أُمَّتُكُم أُمَّةً واحدةً﴾ [الأنبياء: 92]،وقد وجه الفراء النصب على الحال، ووجه الرفع في الظواهر اللغوية في قراءة الحسن (أُمَّةٌ واحدةٌ)،[5] على الخبر، والواحدة بالرفع على نية الخبر أيضاً؛ كقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: 15 ـ 16]،[6].

وذهب النحاس إلى أنه يجوز في رفع (أُمَّةٌ) ثلاثة أوجهٍ: على إضمار المبتدإ، أو على البدل، أو على خبر بعد الخبر[7]. وقال ابن جني:إن (أمتكم)

(1) ينظر: الكتاب (2/ 399)، وإعراب القرآن للنحاس، ص: 23 .
(2) المعاني (1/ 47 ـ 48) .
(3) ينظر: الكتاب (2/ 85 ـ 87) .
(4) ينظر: الإنصاف (2/ 711) .
(5) وقرأ بها أبو عمرو وابن إسحاق وعيسى وهارون. ينظر: المحتسب (2/ 65)، والإتحاف، ص: 312، والمعجم (3/ 271) .
(6) ينظر: المعاني (2/ 210) .
(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص: 79، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 108 .

بدل من (هذه)، وحينئذٍ يكون (أمة واحدة) خبراً. ومن ذهب إلى أنه بدل من أمتكم أو بدل من هذه، فهو بدل نكرة من معرفة، كزيد أخوك رجل صالح، كأنه قال: أخوك رجل صالح[1].

9 ـ وجوه إعراب ما بعد (لا) النافية للجنس:

ذكر الفراء أن إعراب ما بعد (لا) النافية للجنس على وجهين:

الأول: نصب ذلك كله بـ(لا) التبرئة،بإجماع القراء. والثاني: رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال في قراءة مجاهد[2]. في قوله تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحجِّ﴾ [البقرة: 197].

وقد أجاز الفراء ذلك كله. وقال في توجيه نصب القراء:«فمن نصب أتبَعَ آخر الكلام أوله.»[3] أي إن النصب جاء على نسق واحد عطفاً، وقد ذهب مكي إلى أن الفتح في (ولا جدالَ) بإجماع القراء يقوي فتح ما قبله، ليكون الكلام على نظام واحد في عموم المنفيّ كله،وأن (لا) تدل على النفي العام، تنفي جميع الرفث والفسوق. ولا يدل على هذا المعنى غير الفتح[4].

وذكر الفراء أن الاسم بعد (لا) يأتي مبنياً، ومعرباً، كما في قوله:«ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً، فلأن (التبرئة)فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون.»[5] ويرى ابن خالويه ومكي أن (لا) مع المرفوع بمعنى (ليسَ). فالاختيار النصب إذا أفرد النفي ولم يتكرر. وإذا تكرر استوى فيه الرفع والنصب[6]. ولكن أبا حيّان قال إن إعمال ليس قليل جداً ولا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله[7]. غير أنَّ سيبويه ذهب إلى أنَّ النصب أجود وأكثر من الرفع، فالناصبة أكثر من

---

(1) ينظر: المحتسب (2/ 65) .

(2) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي. ينظر: الكشف (1/ 285)، والمعجم (1/ 297) .

(3) المعاني (1/ 120) .

(4) ينظر: الكشف (1/ 285) .

(5) المعاني (1/ 120) .

(6) ينظر: الحجة، ص: 94، والكشف (1/ 285) .

(7) ينظر: البحر (2/ 88) .

الرافعة التي بمنزلة ليس[1].

ولم يُشر الفراء إلى الجانب الدلالي، غير أن الطبري ذكر أن الاختلاف بين إعرابيهما جاء لاختلاف معنييهما[2]. وذهب بعض المحدثين إلى أن تلك الأوجه مقيدة بالمعنى الذي يريده المتكلم، فمن نص على الجنس نصب؛ ومن نص على الوحدة رفع، وجيء بغير ذلك على حسب المعنى[3].

وذكر الفراء أن ذلك يقع في الشعر، لا في القراءة بقوله: «وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضاً؛ وليس من قراءة القراء، ولكنه يأتي في الأشعار»[4].

10 ـ تعدد أوجه الإعراب بتغيير اللواصق:

يتغير وجه الإعراب بتغيير لاصقة المضارع،لأن اللواصق تحمل معاني وظيفية، فالتاء مثلاً تختلف دلالتها الوظيفية عن الياء، كما يتجلى في قراءة (ترى) بالتاء،[5] في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: 165]، حيث يتحول أولاً الأسلوب من الغيبة إلى الخطاب، فيتحول (أنَّ القوة) من المفعولية إلى (إنَّ القوة) للاستئناف. قال الفراء: «ومن قرأ (ولو ترى الذين ظلموا) بالتاء، كان وجه الكلام أنْ يقول: (إنَّ..) بالكسر، و(إنَّ..) ؛ لأنَّ (ترى) قد وقعت (على الذين ظلموا) فاستؤنفت (إنَّ) و(إنَّ)»[6]. فـ (الذين) فاعل (يرى)،ومفعوله المصدر المؤول من (أنَّ وما بعدها)، وفاعل (ترى) ضمير مستتر، و(الذين) مفعوله، ولهذا تكسر (إنَّ) بالاستئناف .

وأجاز الفراء فتح الهمزتين(أنَّ)، على نية فعل آخر، أي بتأويل تكرار الرؤية من (ترى) و(يرى)،كأنه قال: يرون (أنَّ القُوَّةَ للهِ جميعاً وأنَّ اللهَ شديدُ العذاب)[7].

---

(1) ينظر: الكتاب (2/ 304) .

(2) ينظر: جامع البيان للطبري (4/ 35) .

(3) ينظر: معاني النحو (1/ 403) .

(4) المعاني (1/ 120) .

(5) قرأ بالتاء نافع والحسن وابن عامر وشريح وغيرهم. ينظر: السبعة، ص: 173، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 276) .

(6) المعاني (1/ 97) .

(7) ينظر: المصدر نفسه (1/ 97)، وجامع البيان للطبري (3/ 382)، والتبيان (1/ 136) .

الفصل الخامس:

الوقف والاستئناف وأثرهما في التوجيه النحوي

من أنواع الجملة في العربية: الجملة الاستئنافية، وهي «التي تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها صناعياً لاستئناف كلام جديد، ولابُدَّ أن يكون قبلها كلام تام. وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف كالواو، والفاء، وما إليهما.»[1] وشرطها عند الفراء أن يكون ما قبلها يحسن عليه السكوت[2]. وهي باب من الأبواب التي يلجأ إليها النحاة، عندما يجدون ظاهرة تركيبية لا تتفق مع ما يطرد في كلام العرب، أو ما يتعارض مع القواعد التي وضعوها نتيجة استقراء كلام العرب. ومن ذلك اعتراض (اللام) بين الفعل ومعموله مما لم تقل به العرب. وهو في الحقيقة علم يراد به صون النص القرآني من أن تنسب فيها جملة إلى غير موضعها.

وقد تنبه له الفراء عند توجيه قراءة ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنفَعُهُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: 12 ـ 13]، حيث اتفق القراء على هذه اللام، ولكن وردت في قراءة ابن مسعود (رسالة) (يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ) بغير اللام، لذا قال الفراء بالوقف والابتداء في أحد توجيهاته، بعد أن ذكر أنه لم يجد العرب تقول: ضربت لأخاك، ولا: رأيت لَزيداً أفضل منك. ذهب الفراء إلى أنه قد يكون (يَدعُو) من صلة (الضلالُ البعيدُ) كأن يكون ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ﴾ ثم تستأنف الكلام باللام، فتقول: (لمنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعه لَبئسَ المولى). كقولك في مذهب الجزاء: لَما فعلتَ لهوَ خيرٌ لك. ووصف هذا الوجه بأنه قويّ في العربية.[3] ووصفه الطبري بالشذوذ لأنه لا يقال: يدعو لَزيداً.[4]، وجعله أبوحيان

---

(1) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: 34، والجملة العربية، ص: 215 .

(2) ينظر: المعاني (3/ 121) .

(3) ينظر: المصدر نفسه (2/ 217) .

(4) ينظر: جامع البيان للطبري (17/ 94) .

جملة استئنافية بأن يكون (اللام) لام الابتداء، ويكون (يدعو) توكيداً لـ (يدعو) الأول[1].

وجاء في القطع والائتناف أن قوله ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ كلام تام على قول الأخفش، والكسائي. ولكن ذهب أحمد بن جعفر إلى أنه تم بـ(يدعو)، أي (ذلك هو الضلالُ البعيدُ يَدعُو)، «ولمن ضرّه تام» عند الأخفش أيضاً، بيد أن أباحاتم خطَّأهُ، لأنّ (مَن) عنده في موضع رفع بالابتداء أو الخبر[2]، وهذا موافق للفراء.

وذهب الفراء في توجيه آخر إلى أنَّ موقع اللام كان ينبغي أن يكون في (ضرَّه)، أي: من لَضَرُّه أقرب، لأن (مَن) لا يتبين فيه الإعراب، فاستجيز فيه الاعتراض باللام دون الاسم. كما تقول العرب: عندي لما غيره خير منه[3]. وهذا مذهب الكسائي أيضاً، وهو كقول الشاعر[4]:

• أم الـحُـلَـيْـس لَـعـجـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ *

بمعنى لأم الحليس[5].

الاستئناف بـ (سَواء):

قال الفراء بالاستئناف في توجيه قراءة (سَوَاءٌ العَاكِفُ فيهِ والبادِ)، بالرفع، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: 25]، بعد أن جعل الفعل واقعاً على الهاء واللام التي في الناس.

اشترط الفراء للاستئناف أن يأتي بعد حرف قد تمّ به الكلام، حيث قال: «ومن شأن العرب أنْ يستأنفوا بـ (سَواء)، إذا جاءت بعد حرف قد تمَّ به الكلام، فيقولون: مررت برجلٍ سَواءٌ عنده الخيرُ والشَّرُّ»[6].

---

(1) ينظر: البحر (6/ 357).
(2) ينظر: القطع، ص: 486.
(3) ينظر: المعاني (2/ 217).
(4) البيت لرؤبة. ينظر: ديوانه، ص: 70.
(5) ينظر: القطع، ص: 486.
(6) المعاني (2/ 222).

ثم علل اختيار الرفع بأنه في مذهب (واحدٌ)، كأنه قال: مررت على رجلٍ، واحدٌ عنده الخيرُ والشَّرُّ.

وعند النحاس أن (سواءٌ) بالرفع، على الابتداء أو على خبر المبتدإ، ولا يكون للجملة موضع[1].

أما إذا خفض (سواءٍ) فهو بمعنى (معتدل)، في موضع نعت؛ كأنه قال: مررت على رجلٍ معتدلٍ عنده الخيرُ والشرُّ. ولا يجوز رفع (سواء) على الاستئناف بهذا المعنى لأن (معتدل) فعل مصرح، أي صفة مشتق.[2]، في حين جاز رفع (سواء) بمعنى (واحد)؛ لأنه في مذهب مصدر، فلا يكون نعتاً تابعاً، لأن النعت حقه أن يكون مشتقاً[3].

ـ وذهب الفراء في توجيه قراءة (خافضةٌ رافعَةٌ) إلى أنها تكون جائزة الاستئناف رفعاً ونصباً في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣﴾ [الواقعة: 1 ـ 3]، أي تكون مرة خبراً لمبتدإ محذوف تقديره: الواقعة يومئذٍ خافضةٌ لقوم إلى النار، ورافعةٌ لقوم إلى الجنة. ومرة منصوباً على الحالية، تقديره: خافضةً رافعةً، يريد: إذا وقَعتْ (وقَعتْ)خافضةً لقوم، رافعةً لآخرين.

غير أن الفراء وصف هذا بالقبح في غير هذا (التقدير)، لأن «العرب لا تقول: إذا أتيتني زائراً، حتى يقولوا: إذا أتيتني فأتني زائراً أو ائتني زائراً. ولكنه حسن في الواقعة؛ لأن النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف»[4].

ورفعه أبو حاتم على الابتداء.[5] كما ذهب إليه الفراء.

يبدو في هذا النص أنه من أوائل من استعمل مصطلح أو عبارة « يحسن

(1) ينظر: القطع، ص: 490 .
(2) ينظر: المصطلح النحوي عند الفراء، ص: 91 .
(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 474 .
(4) المعاني (3/ 121) .
(5) ينظر: كتاب القطع، ص: 701، والمكتفى في الوقف والابتدا، ص: 210 .

عليها السكوت» للتعبير عن معنى تمام الكلام،[1] وقد أكد بهذا أن تمام المعنى شرط قبل الاستئناف بالجملة الفعلية، وإلا قبح ذلك ولم يجز أن يقال: إذا وقعت الواقعة خافضةً رافعةً.

وذهب النحاس ومكي إلى أنَّ الحالية لا تجوز، لأنها غالباً تكون لما يمكن أن يكون ويمكن ألاّ يكون، والقيامة لا شك في أنها ترفع قوماً وتخفض آخرين.وذكر أن الفراء أجازها على إضمار: وقعت خافضةً[2].

وأشار القرطبي إلى رأيه دون أن يتعرض له، كما فعل مكي[3].

(1) وقد استعمله سيبويه. ينظر: الكتاب (2/ 106).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 322)، ومشكل إعراب القرآن (2/ 710).

(3) ينظر: الجامع للقرطبي (7/ 196).

obeikandl.com

الفصل السادس:

الزيادة (الصِّلَة)

ثمة طائفة من الأدوات والحروف ترد زائدة في الجملة العربية، لأجل تقوية الكلام أو توكيد ما يحتاج إلى التوكيد، وقد سميت زائدة لأنها ليست عنصراً من أركان عمدة الكلام، إذ إن حذفها لا يُخل بالمعنى الأساس، فالزيادة من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، ولكن قد يتبادر إلى الأذهان أن الزائد لا معنى له، وهذا ما دعا بعضهم إلى التحذير من استعمال هذا المصطلح بحق حروف وأدوات من هذا القبيل في القرآن الكريم، لأن كلام الله منزّه عن ذلك[1]. يستشف من هذا أن الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء قد استعملوا مصطلح (الصلة) تجنباً من استعمال (الزائدة) التي قد يُساء فهمها.وفيما يأتي توجيهه لطائفة من تلك الحروف في قراءات قرآنية:

1 ـ زيادة (الكاف):

ذهب الفراء إلى زيادة الكاف بعد (أرأيتَكَ) في قراءة ابن مسعود (رسالة)[2] في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [الماعون: 1]. قال إنها «صلةٌ تكون ولا تكون، والمعنى واحد.»[3] وقوله: والمعنى واحد، يفيد أن الكاف لا يغير المعنى، أي لا فرق بين أرأيتَ، وأرأيتَكَ، من حيث المعنى فهما بمعنى: أخبرني، نحو: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: 62]، لأنه يمكن الاجتزاء بالتاء عن الكاف لدلالتهما على المخاطب، فالكاف حرف لا محل له، وزيادته هنا توكيد[4].

وذهب إلى زيادة الكاف في هذا الموضع غير واحد من اللغويين والمفسرين،

---

(1) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص: 125، والبرهان (2/ 177).

(2) ينظر: مختصر شواذ القراءات، ص: 181، والمعجم (5/ 489).

(3) المعاني (3/ 294).

(4) ينظر: الكتاب (1/ 239، 245)، والبحر (8/ 517)، ومغني اللبيب، ص: 240.

كالنحاس والزمخشري وغيرهما[1].

2 ـ زيادة (اللام):

أجاز الفراء الاعتراض باللام بين العامل ومعموله، إذا كان المعمول لا يتبين فيه الإعراب كـ(مَنْ) و(ما) وغيرهما.أي إذا لم يؤد إلى الالتباس الإعرابي. ذكر الفراء ذلك في توجيه قراءة ابن مسعود (رسالة) (يَدعُوا مَنْ ضرُّه)[2] في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج:13]، وقال الفراء إن تفسيره: يدعوا من ضرُّهُ أقربُ من نفعه. ومثل ذلك روى عن العرب أنهم قالوا: عندي لَما غَيرُه خيرٌ منه. فحالوا باللام دون الرافع[3].

وذهب الفراء كذلك إلى أنّهم لم يجدوا العرب تقول: ضربت لأخاكَ. لذا كان ينبغي أن يكون موضعها في (ضَرَّه) والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ، وفي قولهم: عندي ما لَغيره خير منه[4].

ونقل الطبري كعادته أفكار الفراء هذه دون أن يعزوها إليه[5]. وذهب أبو حيان إلى أن موضع اللام إذا كان في صلة الموصول فلا يتقدم عليه، وبهذا يرد على الفراء، غير أنه لا يفهم في قول الفراء أنه قصد ذلك بل يفهم من كلامه أن هذه اللام زائدة لا غير[6].

3 ـ زيادة (لا):

جاز عند الفراء أن تكون (لا) صلة أي زائدة مع (أنْ) كما في قراءة بعضهم (ألاّ يطَّوَّفَ)[7] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: 158]،لأن القراءة بـ (لا) تحتمل

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 295)، والكشاف (4/ 804) .
(2) المعجم (3/ 289) .
(3) المعاني (2/ 216) .
(4) المصدر نفسه (2/ 216) .
(5) جامع البيان للطبري (17/ 94) .
(6) المعاني (2/ 216) .
(7) قرأ بها ابن مسعود، وابن عباس، وغيرهما. ينظر: المعجم، ص: 272 .

الإيجاب والنفي، فالقول بزيادتها يفيد الترخيص بالطواف، لأنها على معنى الإلغاء، وهو المعمول به لموافقتها قراءة العامة،وهذا مثل قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: 12]. أما الوجه الآخر منها أن تكون غير زائدة، فتفيد الترخيص بترك الطواف بينهما[1].

وقد تابعه غير واحد من العلماء في جواز الوجهين[2].

وكذلك تنبه الفراء إلى أن العرب تجعل (لا) زائدة مع (أن) في سياقات أخرى،منها: إذا كان في كلام آخره نفي، أو في أوله نفي غير مصرح، وقد وجد مثال الأول في قراءة ابن مسعود (رسالة) (لكي يَعْلَمَ أهل الكتابِ ألاّ يقدرون)، في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [الحديد: 29]، ووجد الثاني في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: 12]، وقوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]، وغيرها من آي الذكر الحكيم[3].

ومما يؤكد مذهب الفراء في زيادتها مجيء خمس قراءات بدون (لا)[4]. وذكر سيبويه أنها زائدة للتوكيد، معناها: لأنْ يعلَمَ أهلُ الكتابِ[5].

4 ـ زيادة (الواو) بين النعت والمنعوت:

وأدخل الفراء زيادة الواو بين النعت والمنعوت في المستوى الصوابي عند توجيه النعت المقترن بالواو في قراءة ابن مسعود (رسالة) (واللاتي)،[6] في قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: 50]، لأن «العرب تنعت بالواو وبغير الواو، كما قال الشاعر:

فإنَّ رُشَيداً وابنَ مروانَ لم يكُنْ لِيفعَلَ حتى يُصدرَ الأمرُ مُصْدَرا[7]

---

(1) ينظر: المعاني (1/ 95) .
(2) ينظر: المحتسب (1/ 116)، والجنى الداني، ص: 308، ومغني اللبيب، ص: 327 .
(3) ينظر: المعاني (3/ 137)، وإعراب القرآن للنحاس، ص: 369، والجنى، ص: 308، والبحر، ص: 308، ومغني اللبيب، ص: 327 .
(4) ينظر: المعجم (5/ 68) .
(5) ينظر: الكتاب (4/ 222)، وإعراب القرآن للنحاس، ص: (1/ 390)، (4/ 369) .
(6) ينظر: المعجم (4/ 95)، وقراءة ابن مسعود (رسالة)، ص: 213 .
(7) لم أقف عليه .

وأنت تقول في الكلام: إن زرتني زرتُ أخاكَ وابن عمِكَ القريبِ لكَ. وإنْ قلتَ: والقريبِ لكَ، كان صواباً[1].

ونقل الطبري ما قاله الفراء دون عزوٍ، وأضاف أن الضحاك بن مزاحم تأول قراءة عبد الله هذه بأنها نوع غير بنات خالاته،وأنهنَّ كلُ مهاجرة هاجرت مع النبي ﷺ [2].

5 ـ زيادة (الواو) في جواب الشرط:

ذهب الفراء إلى زيادة الواو في جواب الشرط في تراكيب فصيحة من قراءات قرآنية ومن شعرٍ انطلاقاً من منهجه الوصفي المعتمد على استعمال العرب لها، دون التدخل المنطقي في توجيهها. ومن تلك القراءات قراءة ابن مسعود (رسالة) ﴿وجَعَلَ السِّقايةَ﴾[3] في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 70]، قال الفراء:« ربما أدخلت العرب في مثلها الواو، وهي جواب على حالها، كقوله في أول السورة ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: 15]، والمعنى والله أعلم: أوحينا إليه».[4] وذكر أنه ورد مثل ذلك في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:73]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات: 103، 104]، وعزز مذهبه بكلام العرب وبالشعر: قال ومثله في الكلام: لمَّا أتاني وأثِبُ عليه.كأنه قال: وثبت عليه.وفي الشعر[5]:

حتى إذا قَمِلَت بُطونكُم ورأيتُم أبناءكُم شَبُّوا
وقلبتُم ظهرَ المِجَنِّ لنا إنَّ اللئيمَ العاجِزُ الخِبُّ

وقال عن زيادة الواو، وذكر الجواب أو الخبر: «وكان ينبغي ألاّ يكون فيه الواو، فاجتزئ بالإتباع، ولا خبر بعد ذلك.»[6] أي حصل الاستغناء عن الجواب

(1) المعاني (2/ 345) .
(2) ينظر: جامع البيان للطبري (22/ 15، 16) .
(3) ينظر: المعجم (2/ 457) .
(4) المعاني (2/ 50) .
(5) سر الصناعة (2/ 646) .
(6) المعاني (1/ 107) .

أو الخبر بالإتباع بالواو وذلك لتمام المعنى. ووصف كل ذلك بأنه عربي .

وفضلاً عن ذلك قال إن العرب ربما أدخلت (لكن) في جواب (لمّا)، فيقول الرجل: لمَّا شتمني لكن أثبُ عليه. فكأنه استأنف،متوهماً أن الجواب قد جاء قبله[1].

ومثل ذلك دخول الواو في ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنبياء: 97]، ومعناه: حتى إذا فُتحَت اقتَرَبَ.وهو بمنزلة ما سبق[2].

واختلف العلماء في نوع الواو هذه في تلك الطائفة من الآيات، فمنهم من وافق الفراء ومنهم من خالفه، قال ابن جني: وهي زائدة عند الكوفيين والبغداديين، ومنعها البصريون، وهي غير زائدة والجواب مقدر لعلم المخاطب به[3].

والذي يبدو لي صحة ما ذهب إليه البصريون والكوفيون كلاهما، لأن هذه الجمل من الجمل الاحتمالية التي تحتمل كلا التأويلين ليتم المعنى، ولا تخالف السياق القرآني والمعنى العام. ولكنه يترجح لدي ما ذهب إليه الفراء والكوفيون، لأن عدم التقدير أولى من التقدير كما قيل، ولأنهم أهل الرواية والسماع.

وفي تصوري أن هذه الواو جيء بها هنا للتنبيه على عنصر المفاجأة بالأمر الخطير في تسلسل أحداث تلك القصص القرآنية، وهذا ما يرجح مذهب الفراء.

---

(1) المصدر نفسه (2/ 50) .

(2) ينظر: المعاني (2/ 211) .

(3) ينظر: الخصائص (2/ 462)، وسر الصناعة (2/ 646)، والإنصاف (2/ 459)، والكشاف (2/ 490)، والبحر (5/ 329) .

الفصل السابع:

الحذف والتقدير

الأصل في الكلام الذكر، وقد يحذف منه شيء ، عند وجود قرينة من القرائن المصاحبة للحذف من لفظية وعقلية وحالية مقامية وأخرى صوتية أو إعرابية أو صناعية تتصل بالأصـ ولو القواعد النحوية. ومواطن الحذف في العربية كثيرة جداً شملت أقسام الكلام العربي ، وأساليبه المختلفة. وللحذف أغراض، منها الإيجاز، كما قال الفراء : «وإذا كان المعنى معلوماً طرح منه ما يَرِدّ الكلام إلى الإيجاز»[1].

والحذف ظاهرة لغوية مشتركة بين اللغات، عُني بها النحاة القدامى، وكذلك المحدثون ولاسيّما التحويليين على المستوى التركيبي ، إذ وجدوا ضرورة تقدير المحذوف للوصول إلى المعنى المراد، وغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب، ولا خلاف بين النحاة في ذلك، لأن كثيراً من الحذف يحتمه واقع العربية وتراكيبها[2]. وربطوا مواضع الحذف بملابسات السياق حسب المنهج السياقي، أو مواقف من الاجتماع تعوض الحذف وتدل عليه[3]. فمهمة التركيب أن يؤمن اللبس عند حذف شيء منه، فإن تحقق ذلك جاز الحذف؛ وأجاز الفراء الحذف إذا عرف معناه، ولهذا قال: إن العرب «خفَّ عليهم الحذف لمعرفتهم به»[4]. وفيما يأتي توجيه الفراء لطائفة من القراءات التي وجد فيها ظاهرة الحذف:

1 ـ حذف همزة الاستفهام:

لا يجوز حذف أدوات الاستفهام سوى الهمزة،ولا يكون ذلك إلا بدلالة

---

(1) المعاني (2/ 278).

(2) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس النحوي، ص: 24، 23

(3) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 298

(4) المعاني (1/ 2) .

القرائن ومنها قرينة التنغيم وهي القرينة التي نعتمد عليها في اللغة المنطوقة[1].

وليس غريباً أن يكون موضع الحذف لغة الشعر كما قال سيبويه وابن جني، لأن الشعر كان ديوان العرب، وكان يُروى رواية، فكان من الطبيعي أن يستدل على المحذوف بالتنغيم ، وكان القرآن الكريم أيضاً يعتمد على السماع والرواية في حفظه والتعبد به، ابتداء من التلقي الصوتي الأول من جبريل عليه السلام، فكان لابد من أن يكون منغماً، فيقوم الرسول ﷺ بتبليغه كما تلقاه، والقراءة سنة متواترة عنه ﷺ فلا بد من الاعتماد عليها، وأخذ ظواهرها اللغوية بوصفها حقائق ومسلمات تستغني بنفسها ولا تحتاج إلى الدفاع عنها. وقد كان الفراء في نظري قريباً جداً من هذا التصور، حيث كان يأخذ بالقراءة فيقلب وجوهها دون تمحل، ولا سيّما إذا استشهد بما قالته العرب ، لأن القرآن نزل بلغة العرب، وأهل مكة أدرى بشعابها.

قال الفراء إن أهل الحجاز قرأوا ﴿أُشْهِدُوا﴾ بضم الهمزة على ما لم يسم فاعله[2]، وهم يريدون الاستفهام بغير الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: 19]، بذكر همزة الاستفهام، في قراءة عاصم والأعمش[3].

غير أن سيبويه وابن جني ذهبا إلى أن حذفها جاء في الشعر، وحذفها تخفيفاً في غير الشعر ضعيف عند الأخير[4].

ولكن الفراء لم يمنع ذلك وقال إن المعنى واحد، وتابعه أبوحيان بأن المعنى على الاستفهام، لدلالة المعنى عليها[5]، ولم يمنعه بعضهم عند أمن اللبس[6].

2 ـ حذف حرف القسم (الواو):

أجاز الفراء حذف حرف القسم (الواو) عند توجيه قراءة (فالحقٌ والحقَّ أقولُ) بجر الحق الأول[7].

---

(1) ينظر: ظاهرة الحذف، ص: 243 .

(2) قرأ بها نافع والحلواني والزهري، ينظر: المعجم (4/ 346).

(3) ينظر: المعاني(3/ 30)، وجامع البيان للطبري 2(5/ 36)، والحجة، ص: 321 .

(4) ينظر: الكتاب (3/ 174)، والمحتسب(2/ 254).

(5) ينظر: البحر: (8/ 10) .

(6) ينظر: مغني اللبيب، ص: 20 .

(7) قرأ بالكسر الحسن وعيسى وشعبة وغيرهم . ينظر: البحر(7/ 411)، والمعجم(4/ 242).

وعزا ذلك إلى عادة العرب في حذف الواو من القسم لكثرة الاستعمال، كما في قوله: «والعرب تُلقي الواو من القسم، ويخفضونه. سمعناهم يقولون: ألله لَتَفعَلَنَّ، فيقول المُجيبُ: أللهِ لأفعَلَنَّ»[1]. وعلل مجيء ذلك عند العرب بأنَّ «المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟، فيقول: بِخَيْرٍ، فلما كثرت في الكلام حذفت»[2].

وعند سيبويه لا يضمر كل جار، لأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة، فلذلك قبح حذفه، ولكن ذكر أنهم قد يفعلون ذلك فيما كثر من كلامهم، كقول العرب: أللهِ لأفعلَنَّ ، لأنهم أحوج إلى تخفيف ما أكثروا استعماله[3]. ولم يجز المبرد حذف الجار لأنها لا تضمر.وذهب النحاس إلى أن يكون الفاء بدلاً من القسم، غير أن ابن خالويه أبعد أن يكون جر المقسم به بالفاء لأنه ليس بحرف قسم[4].

وكان ابن جني يراه شاذاً لا يقاس عليه، لشدة امتزاج حرف الجر بما جره[5].

لقد أدرك الفراء بنظرته الوصفية أن كثرة الاستعمال تقف وراء ظاهرة الحذف كثيراً ، وهو ما جنح إليه النحاة عموماً وفي مقدمتهم إمام النحاة[6]، ولا سيما حذف حرف القسم، فقد ساغ حذفها، وذلك لكثرة تكرار القسم بين الناس، وهو خاص بلفظ الجلالة، ولا يحذف مع غيره.

فالواقع اللغوي أولى بالأخذ من القياس العقلي، وإن كان هذا القياس له ما يسوغه، لأن اللغة كنشاط إنساني تطغى على كثير من المقاييس التي تمنع حركيتها، فما ذهب إليه الفراء موافق للواقع اللغوي كما يبدو، لأنه وضع هذا

(1) المعاني(2/ 413) .

(2) المعاني(2/ 413)، وينظر: الكشاف (4/ 108)، والبحر (7/ 411)، ومغني اللبيب، ص: 839، وظاهرة الحذف في الدرس النحوي، ص: 29، 249 .

(3) ينظر: الكتاب (2/ 163)، (3/ 498).

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 474)، ومختصر شواذ القراءات، ص: 130 .

(5) ينظر: سر الصناعة (1/ 132).

(6) ينظر: الكتاب (2/ 130).

الواقع فوق الاعتبارات غير اللغوية كلها .

3 ـ حذف (من) الجارة :

وجَّهَ الفراء قراءة ابن مسعود (رسالة) (والذَّكرِ والأنْثَى) بالجر في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: 3]، بحذف الجار (مِنْ) في قوله: «ولو خفض خافض في قراءتنا (الذَّكرَ والأنْثَى) يجعل (و ما خَلَقَ)، كأنَّه قال: والذي خلقَ من الذكرِ والأنثى»»[1].

أراد الفراء: والذين خلقهم من جنس الذكر والأنثى، وليس كما ذهب إليه الطبري أنه جعل (ما) بمعنى (مَنْ)، لأنّ القسم جاء في صدر السورة بالموجودات: والليل...والنهار[2]. وقد جاء في نسختي (ب) و(ج) من مخطوطات المعاني (الذين) بدلاً من (الذي)[3].

وذهب ابن جنّي كذلك إلى أن المقسم به هو الذكر والأنثى،فالذكر والأنثى بدل مجرور من (ما) المقسم به، وذلك بدليل قراءة النبي ﷺ (. . . والذكرِ والأنثى)[4].

4 ـ حذف (أَنْ) بعد ما فيه معنى القول:

جاز في العربية حذف(أن) وذِكْرُها بعد القول. وأجاز الفراء والكوفيون حذفها كذلك بعد كل ما فيه معنى القول، كوصَّى، ووعد، وأبدى، وأرسل، وتخافت، وأذَّنَ،و دعا، وغيرها. وهو في القرآن كثير كما قال الفراء. واختلف النحاة في ذلك، فلم يجزه البصريون، لأن الحكاية عندهم بقول محذوف، وقد رجح بعضهم رأي البصريين لأسباب[5]. وتكون (أنْ) تفسيرية بعد الق ولو ما فيه معنى القول[6].

قال الفراء في توجيه قراءة ابن مسعود (رسالة)، وأبيّ (ووصّى بها إبراهيمُ

---

(1) المعاني(3/ 270)، وقرأ بالكسر ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، والكسائي، والبحر(8/ 483)، والمعجم (5/ 408)، وقراءةابن مسعود (رسالة ماجستير) ص: 311 .

(2) ينظر: جامع البيان للطبري (30/ 129).

(3) ينظر: المعاني (3/ 270).

(4) ينظر: المحتسب (2/ 364).

(5) تنظر تفصيلات ذلك في: الجملة العربية ص: 24 .

(6) ينظر: البحر(1/ 399)، مغني اللبيب، ص: 47، والجنى الداني، ص: 239 .

بَنيهِ ويعقوبُ أنْ يا بَنيّ)[1]، وقراءة المصحف ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ﴾ [البقرة: 132]: «يوقع وصّى على (أنْ)، يريد وصاهم (بأنْ) وليس في قراءتنا(أنْ) وكلٌّ صواب. فمن ألقاها قال: الوصية قول، وكل كلام رجع إلى القول جاز فيه دخول(أنْ)، وجاز إلقاء (أنْ)»[2].

وكذلك جاز أن وسقوطها في قراءة ابن مسعود (رسالة) (لا يَدخُلَنَّها)[3] في قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾ [القلم: 23 ـ 24] ، لأن التخافت قول. وقد جاءت آيات كثيرة وردت (أنْ) بعد ألفاظ فيها معنى القول، منها: أرسلنا، ودعواهم، وأذّنَ[4].

وأما ما ليس فيه معنى القول فلم تدخله أنْ، وإنما يضمر القول، وتسقط (أنْ) لأن ما بعد القول حكاية لا تحدث معها (أنْ).ومنه قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: 127]، معناه يقولان ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[5].

5 ـ حذف الواو والفاء من (سَوْفَ):

جاز عند الفراء حذف الواو والفاء من (سوف) في قراءة ابن مسعود (رسالة) (وَلَسيُعطيكَ)[6] في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: 5]، وذكر أن كثرة الاستعمال تقف وراء حذف جزء أو أجزاء من بعض الكلمات. ومنها (سوف) لأنها «كثرت في الكلام، وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو.

والحرف إذا كثر فربما فُعل به ذلك، كما قيل:أيشٍ تقول، وكما قيل: قم لا باكَ، وقم لا بِشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لِشانئكَ...»[7].

---

(1) وقرأ بها الضحاك . ينظر: المعجم (1/ 261).

(2) المعاني(1/ 80)، وينظر: جامع البيان للطبري (20/ 25)، وإعراب القرآن للنحاس (5/ 11)، والكشاف (1/ 191)، والبحر (1/ 399).

(3) وقرأ بها ابن أبي عبلة . ينظر: المعجم (5/ 174).

(4) ينظر : (سورة نوح: 1)، و(القلم: 24، 23)، (ويونس: 10)، و(الأعراف: 44) .

(5) ينظر: المعاني (1/ 81).

(6) ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ص: 118، وقراءة ابن مسعود (رسالة)، ص: 311 .

(7) المعاني (3/ 274).

والسين وسوف جاءا لمعنى عند سيبويه دلالتهما الاستقبال[1]، وهما مختلفان عند البصريين[2].

وعند ابن هشام (سوف) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف، ويقال فيها: سَفْ، وسَوْ، وسَي، ولم يذكر (سَ)، وذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن السين متقطع من سوف ، إلا أن سوف تنفرد باللام[3].

6 ـ حذف (بينَ) و(إلى):

قال الفراء عند توجيه قراءة (بعوضةً) بالنصب وهي قراءة العامة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26]، إنَّ النصب على معنى «إن الله لا يستحْي أن يضرب مثلاً ما بينَ بعوضةٍ إلى ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره، نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى)؛ فيقولون: مُطرنا ما زُبالةَ فالثَّعلبيّةَ، وله عشرون ما ناقةً فَجَملاً،و هي أحسنُ الناسِ ما قرناً فقَدماً. يريد به: ما بين قرنها إلى قدمها. فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز سقوط (بين)»[4].

ثم ذكر أن النصب جاء ليُعلم أنّ معنى (بينَ) مراد، أي إن النصب دليل على سقوط الخافض وهو (بين)[5].

وقال الطبري: كل كلام فيه (ما بين كذا إلى كذا) ينصب الأ ولو الثاني فيه ليدل النصب فيهما على المحذوف من الكلام[6]. وفي (زاد المسير) أن دخول الفاء في (ما) الثانية دلالة على المحذوفين[7].

---

(1) ينظر: الكتاب (1/ 13، 14).

(2) إعراب القرآن للنحاس (5/ 250).

(3) ينظر: مغني اللبيب، ص: 184، 185 .

(4) المعاني (1/ 22) .

(5) ينظر: المعاني (1/ 22)، وذكر الفراء شواهد أخرى، فإن شئت راجعها هناك .

(6) ينظر: جامع البيان للطبري (1/ 180).

(7) ينظر: زاد المسير (1/ 55) .

7 ـ حذف الموصوف:

وجه الفراء قراءة (ذا مسغبَة) بالألف في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: 14] ، إلى أنه جعلها من صفة اليتيم، أي بحذف الموصوف وإبقاء الصفة، كأنه قال: أو أطعم في يوم يتيماً ذا مسغبة أو مسكيناً[1]. وذهب علماء التوجيه إلى أنه مفعول به لإطعام ، ويتيماً بدل منه[2]. غير أن أبا حيان قدّره بـ(إنساناً ذا مسغبة) وقال إن وصف يوم بذي مسغبة جاء على الاتساع. وهذا قريب من رأي الفراء ، وتوضيح لما ذهب إليه[3].

ويبدو لي أن الفراء ذهب إلى ذلك استغناءً بعلم المخاطب لأن ذا مسغبة هو اليتيم أو المسكين كما ذكره سبحانه. وقد قال سيبويه إنه قد يحذف الشيء استغناء بعلم المخاطب[4].

(1) ينظر: المعاني (3/ 265)، هذه قراءة شاذة منسوبة إلى الحسن وأبي رجاء. ينظر: إعراب ثلاثين سورة، ص: 91، والمعجم (5/ 39).

(2) ينظر: المحتسب (2/ 362)، وإعراب القرآن للنحاس، ص: 232، 233، والكشاف (4/ 756).

(3) ينظر: البحر (8/ 478).

(4) ينظر: الكتاب (2/ 364).

obeikandl.com

الفصل الثـــامن:

الزمن النحـــوي

الزمن إما صرفي على المستوى التحليلي أو نحوي على المستوى التركيبي. فالمدلول الزمني للكلمة وهي خارج السياق شيء، ومدلولها داخل السياق والتراكيب شيء آخر.

لأن الدلالة الزمنية للصيغ الصرفية تتحول بحسب السياق ونوعية الاستعمال إلى أزمنة أخرى غير ما تدل عليها أبنيتها الصرفية .

فالصفات لا تدل على الزمن بصيغها الصرفية، لأنها تدل على الموصوف بالحدث، سواء أكان فاعلاً على سبيل الانقطاع والتجدد أم الصفة المشبهة على سبيل الدوام والثبوت، أو غيرهما. فالاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفة الرئيسة. فدلالتها على الزمن لا تكون إلا في سياق الجملة، لأن الزمن النحوي من وظيفة السياق، أي ناتج بفعل العلاقات التي تربطها بعناصر التركيب. فالأفعال والصفات وكذلك المصادر والخوالف التي تنقل إلى الفعلية تكتسب زمناً نحوياً بالقرائن السياقية اللفظية والحالية[1].

1 ـ زمن الصفات:

فاسم الفاعل المضاف بغير تنوين في الجملة يدل على الزمن الماضي، أما المنون غير المضاف فهو الذي ينتج دلالة الاستقبال، فالتنوين قد غدت دالة على اتصاف اسم الفاعل بالحدث في زمن الاستقبال النحوي، وقد سماها بعض المحدثين بـ (تنوين الزمن) لأنها تقوم بترشيح الصفة للدلالة على زمن الحال

---

(1) ينظر: العربية معناها ومبناها، ص: 240، 242، ومناهج البحث، ص: 245، وأقسام الكلام العربي، ص: 232، 233، والزمن الصرفي والنحوي (بحث): د. فاضل الساقي في مجلة الضاد، ع/ 3 سنة 1989، ص135 وما بعدها .

والاستقبال[1].

لقد أدرك الفراء الدلالة الزمنية للصفات في سياق الإضافة، وعدمها، أي منوناً وغير منون، عندما وجه طائفة من القراءات، منها قراءة (ذائقةٌ) بالتنوين[2]، في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: 35]، بالإضافة. وقراءة (كاشفاتٌ) و(ممسكاتٌ) بالتنوين في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ . . . مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر:38]، وقراءة (بالغٌ أمرَهُ) في قوله تعالى: ﴿بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: 3] ، وقراءة (موهِنٌ كيدَ) في قوله تعالى: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأنفال: 18][3].

ذهب الفراء إلى أنّ للإضافة معنى المضيّ من الفعل. ولذلك آثر الإضافة إن كان الفعل قد مضى، تقول: أخوك أخذَ حقّه، فتقول في ذلك: أخوك آخِذُ حقِّهِ، ولا تقول: هذا قاتلٌ حمزةَ مُبغِّضاً، لأن معناه ماضٍ[4].

وذكر الفراء أنّ العرب تختار التنوين والنصب في المستقبل كثيراً،كقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس ، إذا كان خميساً مستقبلاً. أما إذا كان ماضياً،فلم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة، نحو: أنا صائمُ يومِ الخميسِ.

فهم يختارون التنوين مع النفي كذلك، نحو: ما هو بتاركٍ حقَّهُ. ولا يكادون يتركونها، وقد يتركونها وتركها كثير جائز؛ ولكن ينونونها مع ذلك أيضاً، كما في قول أبي الأسود[5]:

فألفيتُهُ غيرَ مُستعتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا

حيث أسقط النون للساكن الذي لقيها، وأعمل معناها.

وجاز حذف التنوين مع المستقبل، عند وجود قرينة لفظية، كما في: أخوك آخِذٌ حقَّهُ عن قليلٍ، وآخِذُ حقِّهِ عن قليلٍ. فبما أن القرينة اللفظية الزمانية (عن

(1) ينظر: أقسام الكلام العربي، ص: 223 .
(2) قرأ بها المطوعي، ينظر: الإتحاف، ص: 310، والمعجم (3/ 256).
(3) ينظر للقراء والمصادر: معجم القراءات (4/ 259)، و(5/ 142)، و(2/ 260).
(4) ينظر: المعاني (2/ 420).
(5) ديوانه، ص : 122 ، وهو من شواهد الكتاب (1/ 169) .

قليلٍ) تدل على عدم وقوعه، فلا بأس من الإضافة للاستقبال[1].

وقام الفراء بالتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث دلالتهما الزمنية في قراءات قرآنية، فذهب إلى أنّ اسم الفاعل دل على الاستقبال ، في حين دلت الصفة المشبهة على الحالية والحضور، وقد تأتي بمعنى الماضي والاستقبال عند وجود قرينة لفظية أو حالية . فيقولون مثلاً: هذا سيِّدُ قومِه اليوم، وإذا أخبرت أنه يكون سيّدَهم عن قليل قلت: هذا سائِدُ قومه عن قليلٍ وسيِّدُ. وكذلك تقول: هو طامع فيما قِبَلك غداً، فإذا وصفته بالطمع قلت: هو طمِعٌ. ويقولون: هو سكران إذا كان في سكره، وما هو ساكِرٌ عن كثرة الشراب، وهوكريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرماً يكون منه فيما يُستقبل قلت: كارمٌ.

قال الفراء في توجيه قراءة (الفارِحين) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: 76]: «كأنّ (الفارِحين) الذين يفرحون فيما يستقبلون، و(الفَرِحيْنَ) الذين هم فيه الساعة، مثل: الطامع والطمِع، والمائت والميِّت. . .»[2].

وكذلك أشار في توجيه قراءة بعضهم ﴿إنّكَ مائِتٌ وإنّهم مائِتُون﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: 30]، وقراءة (لَمَيْتون) و(لَمائِتُون) في قوله تعالى: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: 15] إلى أنّ اسم الفاعل هذا لا يأتي إلاّ في الاستقبال. أما الصفة المشبهة فتدل على المضي وغيره عند وجود القرائن، وفيه قال: إنّ «العرب إذا كان الشيء قد مات، قالوا: مَيْتٌ ومَيِّتٌ. فإنْ قالوا: هو مَيْتٌ إنْ ضربتَه، قالوا: مائِتٌ ومَيِّتٌ»[3] وقال أيضاً: إنَّ العرب تقول: «لمن لم يَمُت إنَّك ميِّتٌ عن قليلٍ ومائِتٌ. ولا يقولون للميت الذي قد مات: هذا مائِت، إنما يقال في الاستقبال، ولا يجاوز به الاستقبال»[4].

2 ـ دلالة (كان) على الدوام والاستمرار:

تأتي (كان) في السياق للدوام والاستمرار، بمعنى (لم يزَل)، أي تختص

(1) ينظر: المعاني (2/ 202) .
(2) المعاني (2/ 311).
(3) المصدر نفسه (2/ 72).
(4) المصدر نفسه (2/ 232) .

بمرادفه: (لم يَزَل)كثيراً. وأكثر ما تأتي في صفات الله متصفاً به[1]. وذهب الزمخشري إلى أنه يدل على المضي دون انقطاع طارئ[2] . وذكر الزركشي اختلاف النحاة بشأن دلالتها على الانقطاع، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تفيده بل تقتضي الدوام والاستمرار[3].

قال الفراء في توجيه قراءة ابن مسعود (رسالة) (كانَ لَهُ) بزيادة كان[4] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صَ: 23]: «ربَّما أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذي لا ينقطع. ومنه قول الله في غير موضع ﴿وكانَ ربُّكَ قَديراً﴾، و﴿وكانَ اللهُ غَفوراً رحيماً﴾، فهذا دائم»[5].

ثم يذكر الفراء دلالة أخرى لـ (كان) في سياق آخر، وهو أنَّ «المعنى البيّن أن تُدخل (كان) على كل خبر قد كان ثم انقطع. كما تقول للرجل : قد كنتَ موسِراً، فمعنى هذا : فأنت الآنَ مُعدِم»[6].

3 ـ الزمن الماضي بعد (حتى)

ذكر الفراء في توجيه قراءة مجاهد وأهل المدينة (حتى يَقُولُ) بالرفع، في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]، أن المضارع جاء بمعنى الزمن الماضي بعد (حتى)، وذلك في قوله: «وإنما رفع مجاهد لأنّ (فعَلَ) يحسن في مثله من الكلام، كقولك: زُلْزِلُوا حتى قالَ الرسولُ»[7]: أي إن الزمن النحوي بعد حتى يكون ماضياً، بمعنى أن المضارع معه يكون في تقدير الماضي، أما إذا كان ما بعد (حتى) منصوباً، فالفعل لم يقع بعد، لأنه على تقدير: إلى أنْ، أو كي[8].

ويقول عن الزمن النحوي لصيغة (يفعل) بعد حتى : «فإذا رأيت قبلها (فعَلَ)

(1) ينظر: الهمع (1/ 120)، ومعاني النحو (1/ 228).
(2) ينظر: الكشاف (1/ 400).
(3) ينظر: البرهان 1/ 122 .
(4) ينظر: المعجم (4/ 227).
(5) المعاني (2/ 403)، وينظر: معاني القرآن للنحاس (6/ 97)، والجامع للقرطبي (15/ 174) .
(6) المعاني (2/ 403) .
(7) المصدر نفسه (1/ 133).
(8) ينظر: الكتاب (3/ 17، 24)، وشرح الكافية للرضي (2/ 2).

ماضياً، وبعدها (يفعَل) في معنى مُضيّ، وليس ما قبل (حتى يفعل) يطول فارفع (يفعل) بعدها»[1].

أي إن المضارع بعد (حتى) لا يكون مرفوعاً إلا إذا كان زمنه النحوي ماضياً. ويكون منصوباً إذا كان باقياً على زمنه الصرفي وهو عدم وقوع الفعل بعدُ.

4 ـ الزمن النحوي وحركة همزة (انْ):

أدرك الفراء عند توجيهه لطائفة من القراءات أنّ ثمّة علاقة بين الزمن النحوي وحركة همزة (انْ)، فبين بوضوح أنّه إذا كان الماضي منوياً بعد (انْ) فتحوا همزتها. وإذا كان المستقبل هو المقصود كسروا همزتها للدلالة على الجزاء. ومنها قراءة بعضهم (إنْ هَداكم) بكسر الهمزة[2] في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: 17]، ففي قراءة المصحف بفتحها، لأن معناها ماضٍ، كأنّك قلت: منَّ عليكم أن هداكُم. فلو نويت الاستقبال جاز الكسر فيها، والفتح الوجه، لمضي أول الفعلين. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: 2]، جاز الوجهان : إن كسرت جعلت الفعل مستقبلاً، على معنى الجزاء؛ وتؤيده قراءة ابن مسعود (رسالة) (إنْ يَصُدّوكُم)[3]. وإن فتحت جعلته ماضياً[4]. وهو الوجه لأن الصدَّ كان عام الحديبية ، ودلالة الكسر للاستقبال ،فمنهم من منع الكسر لما في ذلك من المنافاة كالنحاس[5].

وقد ضعف ابن جني قراءة ابن مسعود (رسالة) لأنه لم يأتِ بجواب مجزوم أو بالفاء، وقال إن بابه الشعر[6].

وعلى شاكلة ما سبق وردت قراءات بجواز فتح الهمزة وكسرها، في قوله

---

(1) المعاني (1/ 134).

(2) قرأ بها عاصم . ينظر: المعجم (4/ 467).

(3) قرأ بالكسر ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، واليزيدي . ينظر : المحتسب (1/ 206)، والحجة، ص: 129، والمعجم (2/ 6).

(4) ينظر: المعاني (1/ 300)، والحجة، ص: 129، والكشف (1/ 405).

(5) ينظر: جامع البيان للطبري (9/ 488)، إعراب القرآن للنحاس (ط/ بيروت) (2/ 5)، والكشاف (1/ 602).

(6) ينظر: المحتسب، ص: 206 .

تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ﴾ [الزخرف: 5]، وقوله: ﴿فلعلَّك باخعٌ نفسَكَ على آثارِهم أنْ لم يُؤمنُوا﴾ [الكهف:6]، وأيّدَ كل ذلك أن العرب تنشد قول الفرزدق[1]:

أتَجْزَعُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً، ولم تَجْزَعْ لِقَتلِ ابنِ خازم بالوجهين[2].

- **دلالة المضارع على الدوام وعدم الانقطاع :**

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 25]، ذهب الفراء إلى أنَّ (يصدّون) بصيغة (يفعَلُ) للتعبير عن الصدّ الدائم منهم، كأنك قلت: من شأنهم الصدّ . أي إن التعبير بالمضارع يدل على الدوام وعدم الانقطاع[3].

(1) 454) ينظر: ديوانه، ص: 855، والكتاب (3/ 161) .
(2) ينظر: المعاني (3/ 27).
(3) ينظر: جامع البيان للطبري (2/ 221) .

obeikandl.com